

المليارات المفقودة: استعادة الأموال العامة في مصر، وليبيا، وتونس، واليمن

الشفافية الدولية منظمة مجتمع مدني عالمية تقود
مكافحة الفساد. نعمل، من خلال أكثر من 90 فرعاً
منتشرة في العالم وسكرتاريا دولية في برلين، على رفع
الوعي حول الآثار المدمرة للفساد ونعمل مع شركاء في
الحكومة، وقطاع الأعمال والمجتمع المدني لتطوير
وتنفيذ إجراءات فعّالة لمعالجة الفساد.

www.transparency.org

هذا المنشور من إنتاج الشفافية الدولية

ISBN: 978-3-96076-003-0

جميع حقوق الطبع محفوظة للشفافية الدولية

© 2014 Transparency International.

تم بذل كل جهد مستطاع للتحقق من دقة المعلومات التي يحتويها هذا التقرير. نعتقد أن جميع المعلومات صحيحة
كما كانت في أيلول 2014. ولكن الشفافية الدولية لا يمكنها تحمل المسؤولية عن تبعات استخدامها لأغراض أخرى
أو في سياقات أخرى.

جدول المحتويات

3	جدول المحتويات
4	ملخص تنفيذي
7	التحديات الداخلية:
7	التحديات الخارجية:
17	ثلاث خطوات لاستعادة الموجودات
19	استعادة الموجودات في مصر، وليبيا، وتونس، واليمن
19	المرحلة 1: تحديد الموجودات
19	ملخص
19	الأساليب التي استخدمتها البلدان
21	التحديات الرئيسية العامة
23	التحديات الخاصة بمصر
24	التحديات الخاصة بلبيبا
25	التحديات الخاصة بتونس
25	التحديات الخاصة باليمن
26	المرحلة 2: تجميد الموجودات
26	ملخص
26	الأساليب التي استخدمتها البلدان
27	التحديات الأساسية المشتركة
29	التحديات الخاصة بكل من البلدان
29	المرحلة 3: مصادرة الموجودات المجمدة وإعادتها
29	الملخص
30	الأساليب التي استخدمتها البلدان
31	التحديات الأساسية المشتركة
32	التحديات الخاصة بكل من البلدان
33	ببليوغرافيا
35	ملحق 1: المنهجية
36	ملحق 2: قائمة بمن تمت مقابلتهم
37	ملحق 3: أدلة المقابلات
37	دليل المقابلة للخبراء المحليين والفروع الوطنية
40	دليل المقابلة للخبراء الدوليين

ملخص تنفيذي

مرت حوالي أربعة أعوام منذ ان اجتاحت العالم العربي موجةً غير مسبقة من الانتفاضات والتي كان وقودها الأوضاع الاقتصادية الفظيعة والفساد المزمن بين المسؤولين الحكوميين.¹ أدت الثورة إلى تغيير نظام الحكم في كلٍّ من مصر وليبيا وتونس واليمن، حيث تمت سرقة موجودات بعشرات المليارات² من الدولارات من قبل أنظمة الحكم السابقة.³ استعملت الأموال العامة من قبل المسؤولين السابقين وعائلاتهم للصراف على السيارات الفارهة والبيوت الخارجية ولضمان سلطتهم أكثر وأكثر.⁴ والآن، حيث تكافح كل دولة من أجل إعادة تجميع صفوفها، فإن من الأهمية بمكان تقييم مدى فعالية أنظمة الحكم الجديدة في الاستجابة لطلبات مواطنيها. هناك فرصة أمام أنظمة الحكم الجديدة، عن طريق استعادة الأموال العامة، لغرس الإيمان والثقة بالحكومات التي تم تشكيلها حديثاً وبلعبها دوراً للصالح العام.

يعرض هذا التقرير النتائج والدروس التي تم تعلّمها فيما يتعلق بأنشطة استعادة الأموال في مصر وليبيا وتونس واليمن. ويبنى هذا التقرير على تقرير البحث المكتبي الذي قامت به الشفافية الدولية المعنون **الدروس المستفادة من مصر وليبيا وتونس في استعادة الأموال (Lessons Learnt)** (*Libya and Tunisia in Recovering Assets from Egypt*). بنيت النتائج على مقابلات قامت بها مؤسسة ((JMW Consulting الاستشارية باسم الشفافية الدولية مع الفروع المحلية للشفافية الدولية، وشركاء في كل من البلدان الأربع، وخبراء من منظمات دولية ومؤسسات أبحاث. تشير التقديرات المتوسطة إلى أن أكثر من 165 مليار دولار أمريكي قد تمت سرقتها من مصر وليبيا وتونس واليمن معاً، وفي المقابل فإن ما تم استرجاعه أقل من مليار دولار أمريكي.⁵ من الصعب جداً تقدير القيمة الكلية للموجودات غير القانونية، حيث تم نشر تقديرات متباينة بشكل واسع من قبل السلطات الوطنية في البلدان والمنظمات غير الحكومية التي تعمل على هذا الموضوع، ولكن عملية الاسترجاع ام تبرح مكانها. في الوقت الذي تعيش فيه كل من هذه الشعوب

¹ NewStamman, 2011

² الشفافية الدولية تقصد بـ"البيون" ألف مليون (1000000000)

³ الصفحة 10، الشكل 3: تقديرات الموجودات السروقة

⁴ BBC News, 2012.

⁵ الصفحة 11، الشكل 4: تقديرات الموجودات المجمدة، والموجودات المستعادة، والموجودات المتبقية.

آلامها المتزايدة لتطوير الحكم الصالح، فإن المسؤولين يواجهون عدداً من التحديات الاستثنائية في التعامل مع الفساد، بما في ذلك التعقيدات التقنية، وعدم الاستقرار الاجتماعي، وغياب الإرادة السياسية الجدية. تطرح الحرب الأهلية في اليمن والتمردات في ليبيا ليس تحدي إنهاء الفساد فحسب، بل ضرورته. لقد شكّل اختلاس الأموال العامة المصدر الأساسي للسخط في المنطقة، مما يملّي التركيز على جعل استعادة الموجودات أولوية حتى يستطيع القادة بناء مصداقية دائمة وتماسك اجتماعي.

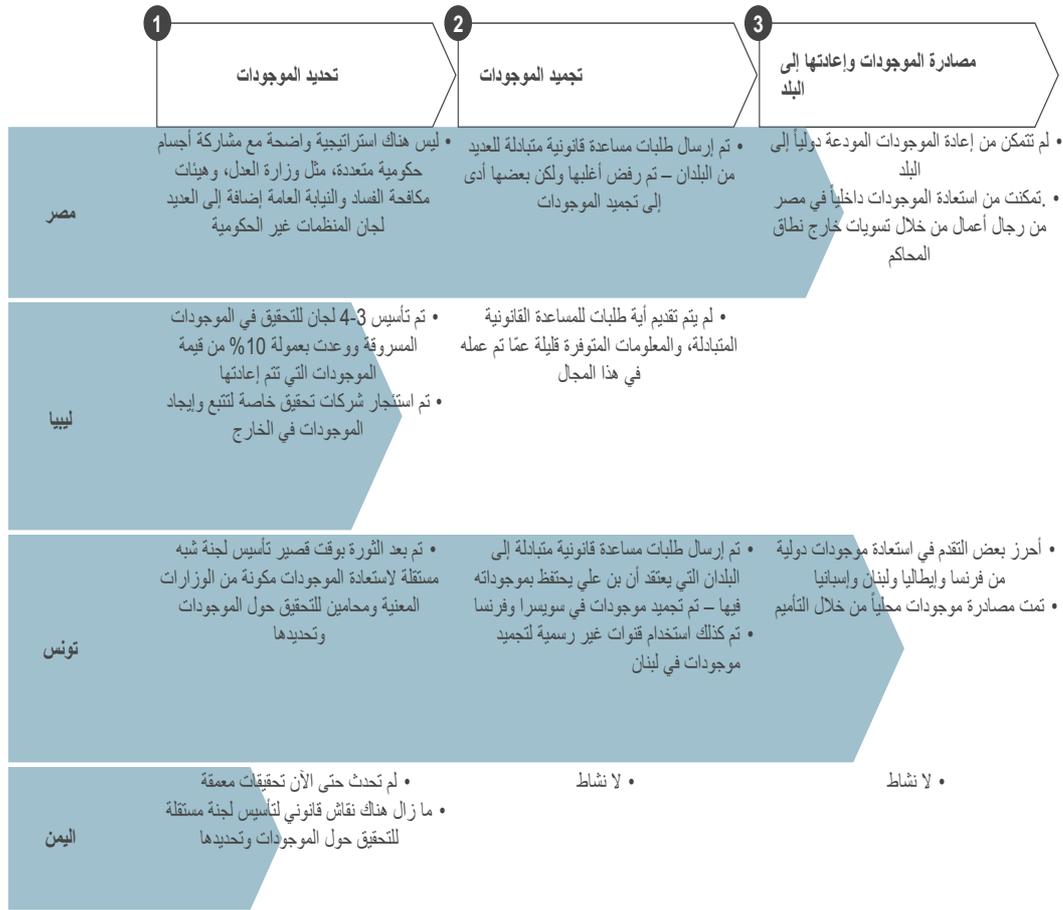
وفيما يلي بعض الاستنتاجات الأساسية حول أساليب البلدان المذكورة لاستعادة الموجودات:

- **عدم وجود استراتيجية واضحة وبعيدة المدى:** تبنت كل من البلدان أسلوباً مختلفاً لاستعادة الموجودات، وتفنقر - باستثناء تونس إلى حد ما- إلى سياسة شاملة حول استعادة الموجودات. إثر تغيير النظام، تركز الاهتمام بشكل أساسي على محاولات استعادة الموجودات بشكل سريع، مع تركيز أقل على تطوير استراتيجيات واقعية وشاملة، مثل ترتيب الأولويات بالنسبة للقضايا، وبناء فرق عمل ماهرة، وجمع المعلومات وإجراء التحقيقات.
- **تأسيس لجان متعددة متنافسة لاستعادة الموجودات:** أسست كل من هذه البلدان، باستثناء اليمن، لجان عمل خاصة باستعادة الموجودات. بينما نجحت تونس في تأسيس لجنة واحدة من جهات متعددة تضم جميع أصحاب الشأن من ذوي العلاقة (حكوميين وغير حكوميين)، فإن ليبيا ومصر قد أسستا مع الوقت لجاناً متعددة لاستعادة الموجودات دون تحديد واضح للصلاحيات والأدوار والمسؤوليات.
- **استهداف الموجودات الموجودة محلياً وتلك الخاضعة لولايات قضائية أجنبية:** استهدفت مصر وتونس موجودات مختلصة، في الداخل وفي الخارج على حد سواء. على الرغم من أن هذا الأمر ربما لم يكن مخططاً ومدروساً بعناية منذ البداية، إلا أن حقيقة استهداف الموجودات الداخلية والخارجية يعتبر درساً إيجابياً تم تعلّمه وينبغي تبنيه من قبل البلدان الأخرى عند العمل على حالات فساد في المجال العام.
- **استخدام مسارات قانونية متنوعة لاستعادة الموجودات:** من الجدير بالملاحظة أن مصر وليبيا واليمن قد استخدمت مسارات قانونية مختلفة لاستعادة الموجودات المسروقة. في الوقت الذي استخدمت مصر فيه الملاحقة القضائية الجنائية والتسويات خارج نطاق

المحاكم، فإن ليبيا قد استخدمت إجراءات مدنية للاستعادة في المملكة المتحدة، واستعملت تونس عملية التأميم لاستهداف الموجودات المخزّنة محلياً.

يلخّص الشكل التالي الأسلوب والأنشطة التي قامت بها البلدان الأربع في كل مرحلة من مراحل استعادة الموجودات.

الشكل 1: نظرة عامة على أسلوب استعادة الموجودات



TI

واجهت البلدان الأربع طيفاً واسعاً من التحديات خلال المراحل المختلفة لعملية استعادة الموجودات وأحرزت تقدماً قليلاً ليس إلا. كانت التحديات الأساسية متعلقة بقدرات السلطات على الملاحقة الفعّالة لاستعادة الموجودات، ولكن ذلك كان مرتبطاً كذلك بالاستراتيجيات التي تم تصميمها بشكل ضعيف، وبالبيانات المحدودة جداً فيما يتعلق بكميات الموجودات المسروقة والافتقار للإرادة

السياسية في كلا الاتجاهين. يمكن بشكل عام وضع التحديات المشتركة في البلدان الأربع في فئتين، داخلية وخارجية:

التحديات الداخلية:

- **غياب الشفافية** بالنسبة للهيئات العمومية التي تعمل في التحقيق حول الموجودات وتتبعها، مما يجعل من الصعب على المجتمع المدني والفاعلين غير الحكوميين المشاركة والمساعدة في هذه العملية، إضافة إلى وضع المؤسسات موضع المساءلة.
- **الافتقار للموارد البشرية والمالية والفنية** في المؤسسات المكلفة بالتحقيق حول الموجودات وتتبعها أدى إلى إعاقة قدرتها على القيام بالتحقيقات وتأمين التعاون الدولي. كما أدى غياب الإطار القانوني الشامل أو وجود ثغرات في هذا الإطار إلى إعاقة المشاركة في عملية استعادة الموجودات.
- **أدت المبالغة في تقدير الموجودات المسروقة** من قبل السلطات إلى رفع التوقعات، وخلق عدم النجاح في استعادتها السخط والإحباط بين السكان.
- **أدى التسرع في تقديم طلبات المساعدة القانونية المتبادلة** دون اتصالات غير رسمية مسبقة مع السلطات القضائية الأجنبية ودون تقديم الدليل اللازم إلى رفض الطلبات وتقييد التعاون مع الولايات القضائية الأجنبية.
- **ارتفاع مستوى مسؤولية الإثبات (الجنائي)** في الدول التي تطالب باستعادة الموجودات مما جعل الأمر أكثر صعوبة للإثبات، بما لا يدع مجالاً للشك، بأن الموجودات المحددة الموجودة في الخارج مرتبطة بنشاط جنائي محدد.

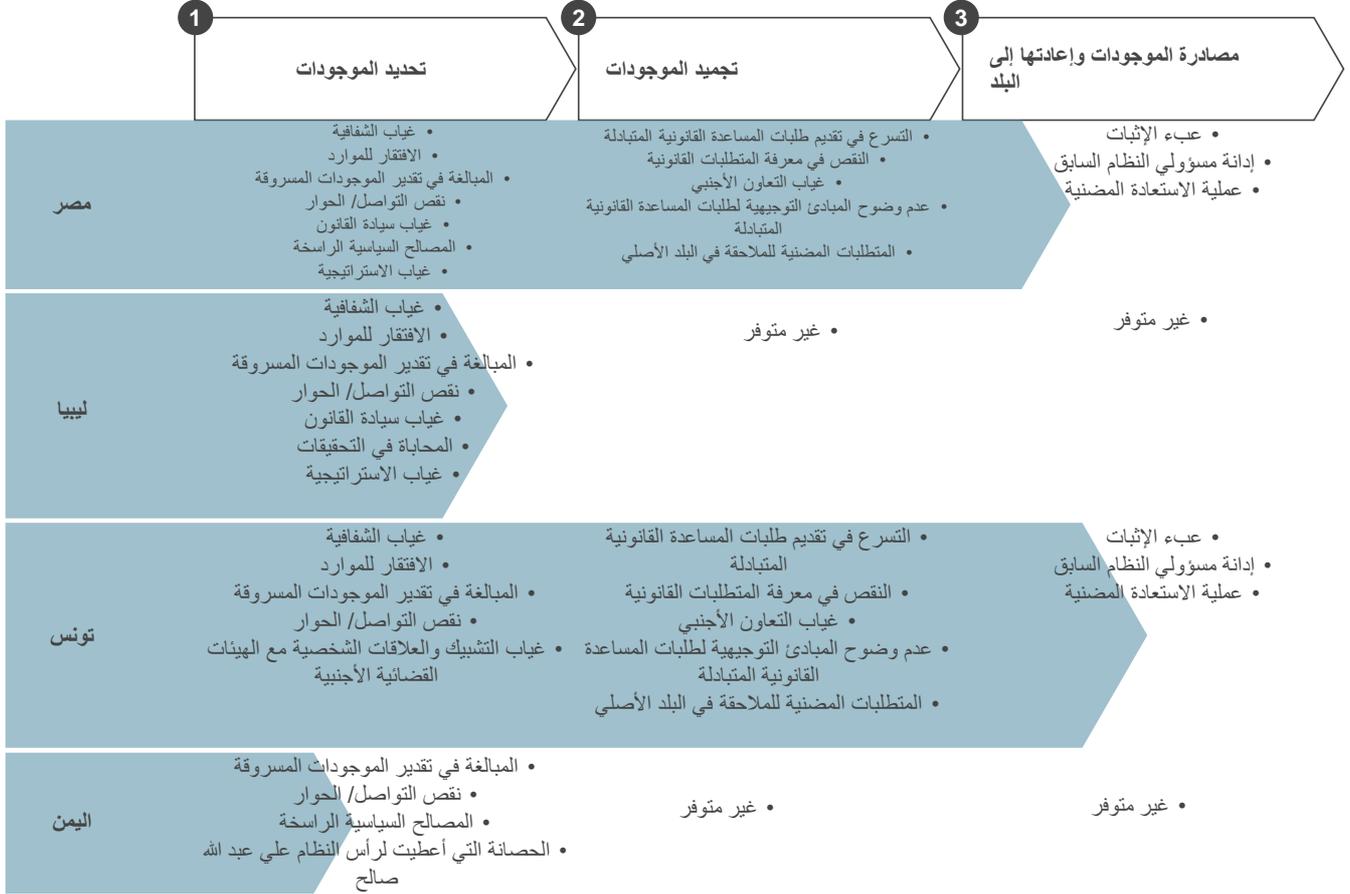
التحديات الخارجية:

- **تعزز السرية المالية** تعقيد التحقيقات المالية، مما يمكن أصحاب الموجودات من الاختباء خلف بنى مؤسسية معقدة (شركات وهمية، صناديق ائتمانية، مؤسسات، ...إلخ)، مما يجعل من الصعب تحديد الموجودات المسروقة وتتبعها.
- **غياب التعاون من قبل الجهات القضائية الأجنبية** في تنفيذ التحقيقات، وفي تحديد الموجودات، وبالتالي تجميدها. إضافة إلى أن غياب التواصل والحوار مع

الجهات القضائية الأجنبية قد أعاق قدرة البلدان على الحصول على المساعدة الدولية في تتبع الموجودات المسروقة والتحقيق حولها.

- **المبادئ التوجيهية غير الواضحة** حول الاستجابة لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة أدت إلى تأخيرات في الردود وعمليات رفض لا أساس لها
- **المتطلبات المضنية للملاحقة القضائية في البلدان التي تطلب استعادة الموجودات**، بما في ذلك البلدان الأربع، تؤدي إلى صعوبة في تنفيذ عملية الملاحقة وبالتالي عدم قدرتها على تلبية متطلبات تلك البلدان فيما يتعلق بملاحقة المسؤولين الفاسدين من أجل الوصول إلى مصادرة الموجودات المسروقة واستعادتها
- **تعتبر إدانة مسؤولي النظام السابق** متطلباً في الكثير من الولايات القضائية الأجنبية قبل إمكانية البدء بمصادرة الموجودات المسروقة واستعادتها. وقد ثبت أن العمليات الخاصة بمثل هذه المحاكمات طويلة إضافة إلى عدم إمكانية تحقيق عبء الإثبات وارتفاع معدل الاستئناف، مما يزيد من تأخير عملية استعادة الموجودات
- **تؤخر عملية (طلب) الاستعادة الصعبة المنال** أغلبية قضايا الاستعادة 10 سنوات أو أكثر قبل أن تتم إعادة الموجودات بشكل حقيقي إلى البلدان التي تطالب بها. إضافة إلى هذه التحديات المشتركة، فإن كل بلد يواجه تحديات عينية تخصه. يلخص الشكل التالي التحديات الأساسية.

الشكل 2: نظرة عامة على التحديات الأساسية



JMIA

التوصيات

تأسيساً على التحديات التي تمت مواجهتها، تم تطوير الإجراءات التالية كتوصيات للسلطات في كل بلد للتعامل مع التحديات الداخلية والخارجية.

التحديات الداخلية:

- تطوير استراتيجية واضحة لاستعادة الموجودات: ينبغي أن تتضمن أية استراتيجية فعالة لاستعادة الموجودات، في الحد الأدنى، الأمور التالية:
 - ترتيب القضايا حسب الأولوية. في المراحل الأولى ينبغي أن تركز الاستراتيجية علي الأهداف القابلة للتحقيق (الثمار الدائنية) لضمان تحقيق تقدم في العمل، وأن يتم إعطاء

الأولية لعدد مختار من القضايا لملاحقتها، والتي لديها احتمال متوسط إلى عالٍ من النجاح. وهذا يعني كذلك أن على السلطات ألا تركز جهودها، في البداية على الأقل، على قضايا ذات احتمال نجاح منخفض.

○ **تحديد واضح للمسؤوليات.** بعد تحديد القضايا لملاحقتها، على السلطات وضع تفويض واضح للجنة استعادة الموجودات لقيادة العمل. ينبغي أن تضمن مثل هذه اللجان مشاركة جميع أصحاب الشأن والمصالح منذ البداية، بما في ذلك ممثلون عن الهيئات الحكومية والمجتمع المدني.

○ **تعزيز الشفافية والتعاون الفعال.** في ثلاث من البلدان (أي باستثناء اليمن) ثبت أن الحصول على المعلومات من الهيئات العامة التي تعمل على التحقيق حول الموجودات وتتبعها كان مستحيلاً تقريباً. بينما من المتعارف عليه بالنسبة لهيئات التحقيق أنها لا تعطي معلومات بخصوص التحقيقات الجارية، فإن هذه الهيئات العامة رفضت المشاركة العامة بالمعلومات المتعلقة بالأسلوب الذي تتبعه، والأنشطة المخططة أو التي تم القيام بها، والتقدم الذي تم إحرازه. يشكّل هذا تحدياً للمجتمع المدني والفاعلين غير الحكوميين، الأمر الذي يقيد قدرتهم على المشاركة والمساعدة في تحقيقات استعادة الموجودات إضافة إلى تقييد القدرة على وضع المؤسسات موضع المساءلة بالنسبة لما تقوم به من إجراءات.

○ **تأمين الموارد المالية.** ينبغي أن تتوفر لجان الموارد المالية الكافية لتوضع تحت تصرفها للقيام بعملها بشكل شامل. وفوق ذلك، فإن وجود هوامش إضافية مناسبة للاستقلال المؤسسي وفي مجال الميزانية سيحمي اللجان من التدخل السياسي. ويمكن كذلك لتأمين الموارد المالية أن يساعد في معالجة التبدل العالي في موظفي اللجان مما يساعد في الحفاظ على الذاكرة المؤسسية للجان.

● **تطوير برامج تدريبية بالتعاون مع خبراء دوليين.** يتمثل التحدي الأساسي في جميع البلدان، حتى في تلك التي لديها استراتيجية واضحة، في الافتقار للموارد البشرية اللازمة للقيام بالتحقيقات المناسبة. على السلطات أن تسعى لضمان تعاون دولي مع مبادرات متعددة الأطراف، مثل مبادرة استعادة الموجودات المسروقة (Stolen Asset Recovery – StAR)، أو مع البلدان الأساسية التي تحفظ فيها الموجودات لتطوير وحدات تدريبية لتدريب الموظفين الأساسيين على موضوعات مثل المساعدة القانونية المتبادلة، التحقيقات المالية، وجدوى استعمال القنوات غير الرسمية

- **تطوير أنظمة إدارة موجودات للموجودات المستعادة.** مع التوقع بأن يكون أداء البلدان في استعادة الموجودات أكثر نجاحاً، فإن هناك حاجة للبلدان لتطوير نظام إدارة موجودات للموجودات المستعادة. ينبغي أن يشمل مثل هذا النظام ضمان الانفتاح والإتاحة العامة للمعلومات في جميع مراحل استعادة الموجودات وإدارتها.

التحديات الخارجية:

- **العمل على خلق إرادة سياسية لاستعادة الموجودات.** التحديات التي تواجهها البلدان التي تسعى لاستعادة الموجودات عندما تسعى للتعاون مع الدول التي تحفظ فيها الموجودات، مثل نقص الإرادة السياسية وعمليات الاستعادة المضنية، يمكن إلى حد ما مواجهتها من خلال بناء ضرورة أخلاقية. فقد يضع هذا ضغطاً سياسياً على البلدان التي تحفظ فيها الموجودات لكي تحسّن التعاون. في حالات مثل الفلبين وبيرو، تم تحقيق الكثير من النجاح عن طريق ربط استعادة الموجودات بموضوع العدالة الانتقالية، مما ساعد في تطوير إرادة سياسية حول عملهم لاستعادة الموجودات.
- **استغلال الشبكات وخطوط التواصل غير الرسمية.** كان استغلال السلطات لخطوط التواصل والشبكات غير الرسمية قليلاً في استعادة الموجودات. ويرتبط ذلك بحقيقة تسرعها في طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، واستبعاد التواصل غير الرسمي مع الهيئات القضائية التي كان بإمكانها مساعدة عملية بناء الثقة وتوفير المعلومات حول المتطلبات القانونية والعمليات اللازمة. على السلطات أن تسعى لإنشاء جهات اتصال و شبكات مع أصحاب الشأن الأساسيين في الدول التي تحفظ فيها الموجودات. ويرتبط إنشاء هذه الشبكات كذلك مع ضمان الذاكرة المؤسسية للجان في البلدان التي تطلب استعادة الموجودات، الأمر الذي سيضمن بالتالي اتصالات مستمرة بين الموظفين المعنيين.

الخلفية

في العام 2011 اجتاحت موجة من الانتفاضات المنطقة العربية ضد الأنظمة السلطوية التي احتكرت السلطة لعقود. أدت هذه الانتفاضات إلى تغيير النظام في مصر وليبيا وتونس واليمن، حيث سلكت هذه البلدان، والتي بدأت منذئذٍ عمليات انتقالية، مسارات مختلفة. وقد اشتعلت هذه الانتفاضات بفعل الاقتصادات المحطمة، والبطالة المرتفعة بين الشباب، والطبيعة المفسدة للأنظمة والمسؤولين الحكوميين. ومنذ اندلاع الثورات، حاولت هذه البلدان استعادة الموجودات المسروقة من قبل الأنظمة السابقة، ولكن نتيجة للتجارب السابقة المحدودة والخبرات القليلة التي يمكن البناء عليها فإن هذه البلدان قد حققت تقدماً محدوداً. وتعود التحديات التي ووجهت إلى الأمرين التاليين: مستوى قدرة السلطات على متابعة استعادة الموجودات بشكل فعال، والتصميم الضعيف لاستراتيجيات لا تتناسب مع الحجم الكلي للموجودات المسروقة.

ومن أجل المساعدة في عملية استعادة الموجودات، قامت منظمات دولية بعدد من المبادرات، من ضمنها مبادرة استعادة الموجودات المسروقة (StAR) التي قام بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والبنك الدولي، والمركز الدولي لاستعادة الموجودات التابع لمعهد بازل للحكومة، وشبكة كامدن بين الوكالات لاستعادة الموجودات (Camden Asset Recovery Inter-Agency Network - CARIN)، والشبكة غير الرسمية لمكاتب استعادة الموجودات في الاتحاد الأوروبي. إضافة إلى ذلك، فإن مجموعة الثمانية (the G8)، وسكرتاريا الكومنويلث، والاتحاد الأوروبي، ومجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) قد قننت جهود استعادة الموجودات من خلال قرارات وإعلانات متعددة.⁶

يتمثل جانب أساسي في استعادة الموجودات في صعوبة تقدير الحجم الحقيقي للموجودات المسروقة. يعود هذا التحدي إلى عدد من القضايا:

- **الموجودات المحلية مقابل الموجودات الدولية.** عند حساب مدى الفساد في النظام السابق واستعادة الموجودات، من الضروري تحديد فيما إذا كان التركيز سيتم على الموجودات التي

⁶ CEART Project, White Paper on Best Practices in Asset Recovery, 2012 (مشروع مركز الفنون- جامعة ولاية سانتا كاترينا، البرازيل، كتاب أبيض حول أفضل الممارسات لاستعادة الموجودات، 2012)

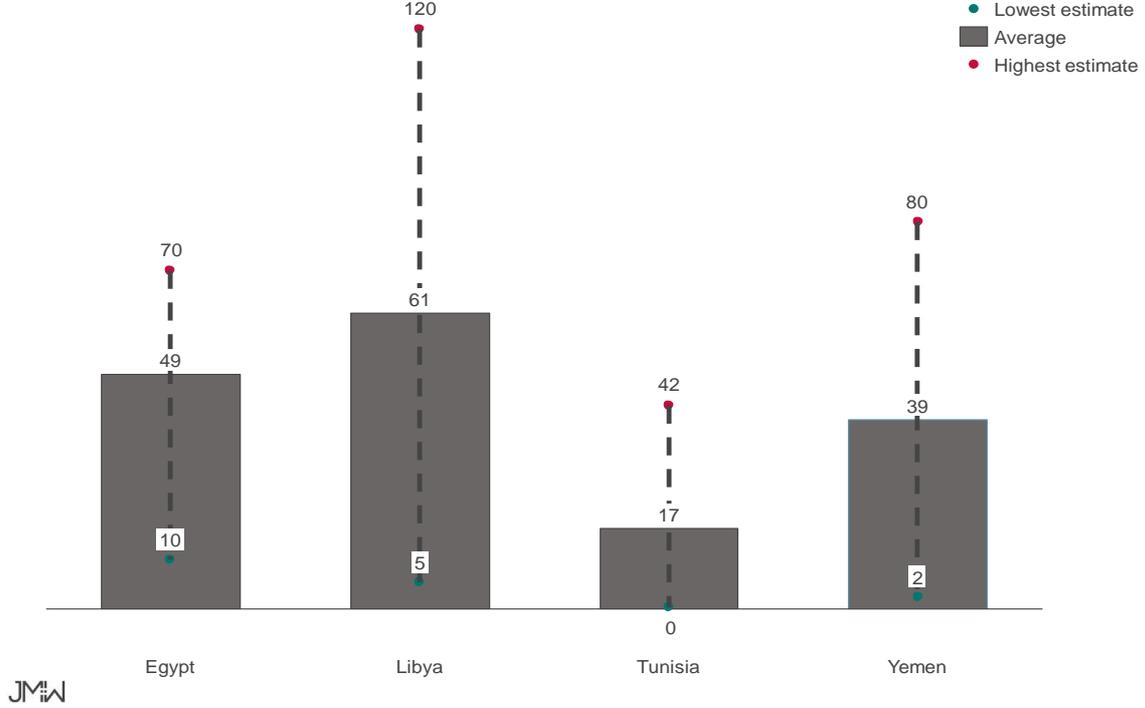
- تم تسريبها للخارج أم على الموجودات التي ما زالت في البلد. استعادة هذين النوعين المختلفين من الموجودات تملي تحديات مختلفة والتي يتم حلها أحياناً.
- **الموجودات العامة مقابل الموجودات الخاصة.** كما في حالة ليبيا الواضحة بشكل خاص، فإن الأرقام الخاصة بالموجودات المسروقة من قبل نظام القذافي يجري الخلط بينها وبين الموجودات الموضوعة في حسابات الحكومة في الخارج أو في شركات استثمار عامة، مثل سلطات الاستثمار الليبية. هذا النوع من الموجودات لا يشكّل موجودات مسروقة، لأن تغيير النظام يؤدي كذلك إلى تغيير التحكم بهذه الموجودات من النظام السابق إلى الحكومة الجديدة.
 - **الفساد مقابل الدخل الشرعي.** حصل قادة الأنظمة السابقة على مبلغ من الدخل من نشاطات غير قانونية أو فاسدة، ولكنهم كذلك حصلوا على مستوى معين من الدخل الشرعي، الذي من الصعب فصله عن المصادر غير الشرعية.
 - **النظام السابق مقابل الدائرة الواسعة من الأشخاص أصحاب المصلحة.** أخيراً، من المهم تحديد فيما إذا كانت الموجودات المطلوبة مرتبطة فقط بقيادات النظام السابق (وعائلاتهم) أم أن التحقيقات تضم كذلك الدوائر الواسعة من الأصدقاء وشركاء الأعمال الذين ربما انتفعوا من علاقاتهم مع النظام السابق.

تقود هذه الفروقات في المصطلحات كذلك إلى تباينات كبيرة في تقديرات الموجودات التي يفترض أنها قد سرقت. لا تقتصر التحديات الأساسية في تقدير الموجودات المسروقة على تلك التي تعود إلى المصطلحات فحسب، ولكن تعود أكثر إلى الصعوبة في تحديد الموجودات المسروقة وتتبعها، الأمر الذي سيتم تحليله بالتفصيل في القسم التالي.

يقدم الشكل التالي متوسط التقديرات للموجودات المسروقة من كل من البلدان الأربع. التقدير المتوسط تم تطويره بواسطة تحديد جميع الأرقام من قبل المسؤولين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية، إضافة إلى مقابلات مع الفروع الوطنية (للشفافية الدولية). كما يبين الشكل 3 بوضوح، هناك قدر كبير من التباينات في الحجم الذي تم تقديره للموجودات المسروقة.

الشكل 3: تقديرات الموجودات المسروقة

Estimates of Assets Stolen by the Former Regimes in Egypt, Libya, Tunisia and Yemen (USD Billion)



فيما تبدو القيمة المقدرة للموجودات المسروقة في البلدان الأربع بالبلايين، فإن كمية أصغر بكثير جداً من الموجودات قد تم تجميدها واستعادتها. ويستعمل متوسط التقديرات للموجودات المسروقة كخط أساسي مرجعي لمقارنة التقدم الحاصل في تجميد الموجودات المسروقة واستعادتها⁷

7 المصادر:

مصر: مقابلات مع خبراء لهذه الدراسة قامت بها (JMW Consulting) للاستشارات، آب/أغسطس 2014؛

D. Kar and B. LeBlanc, Illicit Financial Flows from Developing Countries: 2002-2011. Retrieved from www.gfintegrity.org/wp-content/uploads/2014/05/Illicit_Financial_Flows_from_Developing_Countries_2002-2011-HighRes.pdf

The Economist, "Making a hash of finding the cash". 2013. Retrieved from www.economist.com/news/international/21577368-why-have-arab-countries-recovered-so-little-money-thought-have-been-nabbed

E. Johnson. "What do we know about stolen assets in the Middle East?" Transparency International blog. Retrieved from <http://blog.transparency.org/2011/09/23/what-do-we-know-about-stolen-assets-in-the-middle-east/>

D. Ball and C. Bryan-Low. Nation Seeks Ben Ali's Assets. *Wall Street Journal*, 2011. Retrieved from <http://online.wsj.com/news/articles/SB10001424052970203752604576643081871334992>

ليبيا: مقابلات مع خبراء لهذه الدراسة قامت بها (JMW Consulting) للاستشارات، آب/أغسطس 2014؛

Kar & LeBlanc, 2013; *The Economist*, 2013; Libya TV, "Abushagur estimates Libya's stolen assets abroad at \$40", 2013. Retrieved from <http://libya.tv/en/abushagur-estimates-libyas-stolen-assets-abroad-at-40-billion/>

. كما في حالة تقديرات الموجودات المسروقة، فقد تم الوصول إلى حجم الموجودات المسروقة وتلك المستعادة من خلال بحث مكثبي معمق، في مركز قضايا الفساد التابع لمبادرة استعادة الموجودات المسروقة (StAR) من ضمن مؤسسات أخرى، وعن طريق مقابلات عديدة.

تونس: مقابلات مع خبراء لهذه الدراسة قامت بها (JMW Consulting) للاستشارات، آب/أغسطس 2014؛

Kar & LeBlanc, 2013;

Johnson, 2011;

E. Byrne, "Tunisia struggles to trace up to £11bn hidden abroad by Ben Ali regime".

The Guardian, 2012. Retrieved from www.theguardian.com/world/2012/jan/13/tunisia-11bn-hidden-funds-ben-ali

R. Baker "Bravo for Tunisia: Hope Springs Eternal". *Huffington Post*, 2013. Retrieved from www.huffingtonpost.com/raymond-baker/bravo-for-tunisia-hope-sp_b_3111255.html

Tunis Times. "28 million to be retrieved by the Tunisian government as Ben Ali stolen assets". 10 April 2013. Retrieved from www.thetunistimes.com/2013/04/28-million-to-be-retrieved-by-the-tunisian-government-as-ben-ali-stolen-assets-99900/

اليمن: مقابلات مع خبراء لهذه الدراسة قامت بها (JMW Consulting) للاستشارات، آب/أغسطس 2014؛

Kar & LeBlanc, 2013;

Johnson, 2011;

F. Al-Alwai, "GCC immunity does not cover the embezzlement of public funds"

Yemen Times, 2012. Retrieved from www.yementimes.com/en/1555/business/574/GCC-immunity-does-not-cover-the-embezzlement-of-public-funds.htm

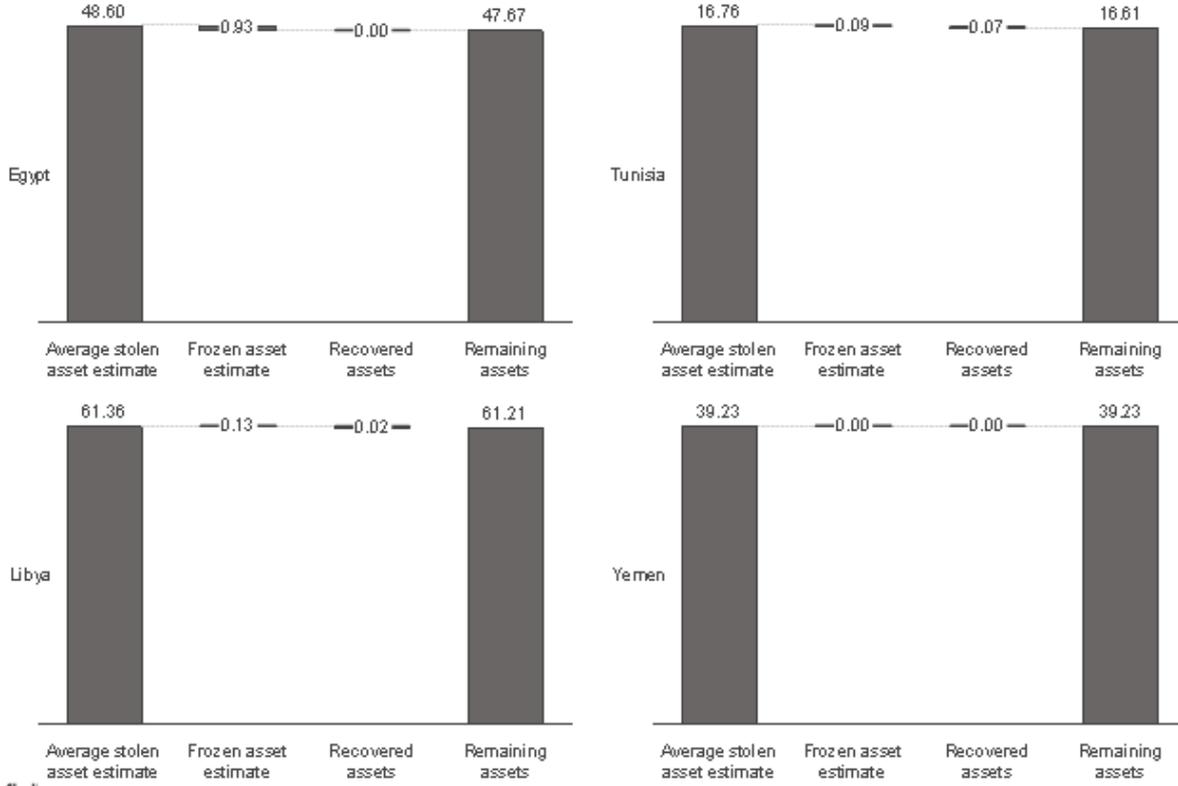
Shakdam, C. (2014). Yemen: 'Injustice Anywhere Is A Threat To Justice Everywhere'. *Eurasia Review*. Retrieved from www.eurasiareview.com/15062014-yemen-injustice-anywhere-threat-justice-everywhere-oped/

*في التحليل لم يتم تضمين ادعاءات النائب العام المصري في 2011 بأن مبارك سرق 700 بليون دولار أمريكي، إذ اعتبر هذا متاف للتعقل. انظر:

C. O'Connor, "Egyptian Estimate Of Mubarak's Wealth Soars To \$700 Billion". *Forbes*, 2011. Retrieved from www.forbes.com/sites/clareoconnor/2011/04/11/egyptian-estimate-of-mubaraks-wealth-soars-to-700-billion/

الشكل 4: تقديرات الموجودات المجمدة وتلك المستعادة

Estimation of Assets Frozen, Assets Recovered and Remaining Assets [USD Billion]



JMW

5

8

⁸ تتضمن الأرقام الموجودات الخاصة دون الموجودات العامة. في حالة ليبيا تم تجميد مقادير معتبرة من الموجودات العامة وتبعاً لذلك تمت إعادتها إلى السلطات الليبية.

مصر:

J. Gulhane, "EIPR: New information about Gamal Mubarak's assets". *Daily News Egypt*, 2013. Retrieved from www.dailynewsegyp.com/2013/03/29/eipr-new-information-about-gamal-mubarak-asset/

ليبيا:

StAR, Muammar el-Qaddafi / Saadi Quaddafi / London Mansion Case. 2013. Retrieved from <http://star.worldbank.org/corruption-cases/node/19587>

Vella, M. (2013). American investigators target Malta companies for Gaddafi assets. *Malta Today*. Retrieved from www.maltatoday.com.mt/news/national/30455/american-investigators-target-malta-companies-for-gaddafi-assets-20131005#.VAm7wGNvDhE

S. Bell, "Ottawa puts freeze on Saadi Gaddafi's \$1.6M Toronto condo". *National Post*, 2012. Retrieved from <http://news.nationalpost.com/2012/01/05/ottawa-puts-freeze-on-saadi-gaddafis-1-6m-toronto-condo/>

تونس:

Gulhane, 2013

R. Miron, "Counting the cost of corruption - a week at a time..." StAR. Retrieved from <http://star.worldbank.org/star/content/counting-cost-corruption-week-time>

ثلاث خطوات لاستعادة الموجودات

يمكن تقسيم عملية استعادة الموجودات، بصفتها من عوائد الفساد، إلى ثلاث مراحل رئيسية (1) تحديد الموجودات وتتبعها، (2) وتجميدها، (3) ومصادرتها وإعادتها

التحديد والتتبع

الخطوة الأولى في أي جهد لاستعادة الموجودات هي تحديد الموجودات المسروقة وتتبعها. يمكن عمل ذلك بإنفاذ القانون، أو النيابة، أو اللجان الحكومية، أو المحققين الخاصين، أو منظمات المجتمع المدني.⁹ يتمثل مفتاح هذه الخطوة بتحديد مكان الموجودات وإيجاد الدليل الذي يربط الموجودات بنشاط جنائي. يعود الأمر إلى البلد المطالب باستعادة الموجودات لقيادة جهود التحقيق هذه، ولكن البلدان قد تطلب دعماً خارجياً من البلدان التي توجد فيها الموجودات. يمكن أن يشمل هذا الدعم مساعدة غير رسمية، والتي تكون عادة في صيغة اتصالات وتعاون بين الأقران، لتسهيل التشارك بالمعلومات ومواءمة الاستراتيجيات حول طلبات المساعدة القانونية المتبادلة من الولايات القضائية الأجنبية، وهي طلبات رسمية بهدف الحصول على المساعدة القانونية من ولاية قانونية أجنبية إما خلال مرحلة التحقيق أو من أجل إنفاذ أوامر محلية في تلك الولاية القانونية.¹⁰

تجميد الموجودات

تعتبر هذه الخطوة احترازية لمنع هروب رأس المال. في حالات سابقة، بما في ذلك في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، هذه الخطوة قد سبقت الخطوة الأولى (التحديد والتتبع)، حيث قامت الدول التي توجد فيها الموجودات بتجميد الموجودات، إما بمبادرتها الخاصة أو بناء على قرارات دولية من مؤسسات مثل الاتحاد الأوروبي أو مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

في الإجراءات القانونية النموذجية، مطلوب أمر محكمة قبل أن يكون بالإمكان تجميد الموجودات. ومن أجل أن تصدر أية محكمة أمراً بتجميد موجودات فإن على النيابة إقناع المحكمة بأن مثل هذا الإجراء ضروري لمنع تبديد الموجودات غير القانونية. ولكن، من المهم ملاحظة أنه من الممكن تجميد الموجودات مؤقتاً دون أمر محكمة لفترة محدودة تصل إلى 48 ساعة، أو كما تم توضيحه

J.-P. Brun, L. Gray, C. Scott and K. Stephenson, *Asset Recovery Handbook: A Guide for Practitioners* (Washington D.C.: World Bank, 2011).
Brun et al., 2011. ¹⁰

أعلاه بواسطة قرارات دولية أو بقرارات على المستوى البلد، كما في حالات مصر وليبيا وتونس. يمكن القيام بتجميد الموجودات بناء على طلب البلد الذي يطالب بالموجودات أو بناء على مبادرة أو طلب البلد الذي تحفظ فيه الموجودات. في بعض الولايات القضائية يمكن إعطاء سلطة تجميد الموجودات للنيابة العامة، أو لقضاة التحقيق، أو لهيئات إنفاذ القانون، الأمر الذي يسهل العملية ويقلل الوقت المطلوب لتنفيذ هذه الخطوة.¹¹

المصادرة والإعادة

في الخطوة النهائية لاستعادة الموجودات هناك عدة إجراءات يمكن للبلدان أن تتخذها لإعادة الموجودات المسروقة وذلك تبعاً للولاية القضائية حيث تحفظ الموجودات. وتشمل الطرق الممكنة ما يلي¹²:

- ملاحقة جنائية محلية ومصادرة، يتبعها طلب مساعدة قانونية متبادلة لإنفاذ الأوامر في ولاية قضائية أجنبية.
- مصادرة غير مبنية على الإدانة، وهي آلية قانونية تمكن من مصادرة الموجودات المسروقة دون الحاجة لإدانة جنائية، من خلال طلب مساعدة قانونية متبادلة أو صيغة أخرى من التعاون الدولي لإنفاذ الأوامر في ولايات قضائية أجنبية.
- دعاوى مدنية خاصة، بما فيها عملية إفلاس رسمية.
- مصادرة جنائية أو مصادرة غير مبنية على إدانة بمبادرة ولاية قضائية أجنبية، والتي تتطلب ولاية قضائية على جريمة وتعاون من الولاية القضائية المتضررة بجرائم الفساد،
- مصادرة إدارية.

وبمجرد صدور الأمر بالمصادرة في البلد الذي توجد فيه الموجودات يمكن البدء الحقيقي بنقل الموجودات إلى البلد الذي يطالب بها. وبصيغة عامة، هناك أسلوبان رئيسيان لعودة الموجودات. الأسلوب الأول هو الاستعادة المباشرة من خلال عملية قضائية، عندما تسمح الولاية القضائية الأجنبية للمحكمة بإصدار أمر بدفع التعويض أو التضرر مباشرة للبلد المطالبة بالموجودات. الأسلوب الثاني والأكثر شيوعاً هو إعادة الموجودات إلى البلد المطالبة بالموجودات بناء على المعاهدات، أو الاتفاقات (متعددة الأطراف أو ثنائية)، أو سلطة قانونية

Brun et al., 2011. ¹¹

Brun et al., 2011. ¹²

بتوزيع الموجودات بعد قرار نهائي بالمصادرة. عودة الموجودات يتبعها أحياناً تنفيذ خطة لمراقبة ومتابعة إدارة الموجودات من قبل البلد الذي اتخذت قرار إعادة الموجودات لضمان الاستعمال الرشيد للموجودات.¹³

استعادة الموجودات في مصر، وليبيا، وتونس، واليمن

المرحلة 1: تحديد الموجودات

ملخص

سلكت البلدان طرفاً مختلفة للتحقيق حول الموجودات المسروقة وتتبعها. كانت الطريقة المشتركة تأسيس اللجان والمجموعات لقيادة العمل. في هذا الشأن، أسست تونس لجنة شبه مستقلة من أعضاء من وزارات عدة. في مصر شارك عدد من المؤسسات العامة المختلفة في التحقيقات وفي قيادة هذه التحقيقات. وبالمثل أنشأت ليبيا عدة لجان مختلفة. أما في اليمن فهي حتى الآن بصدد وضع صلاحيات لتعطي لمؤسسة تقود التحقيقات.

تتمثل التحديات الأساسية المشتركة التي تواجه البلدان في هذه المرحلة في الافتقار للشفافية في المؤسسات التي تعمل على استعادة الموجودات، والمبالغة في تقدير الموجودات المسروقة، وكذلك الافتقار إلى الموارد البشرية، والمالية، والفنية بجانب السرية المالية التي تعزز تعقيد التحقيقات المالية، والافتقار للتواصل والحوار مع الولايات القضائية الأجنبية.

الأساليب التي استخدمتها البلدان

تمتلك مصر استراتيجية، إلى حد ما، لعملها على استعادة الموجودات ولإجراءات التحقيق حول الموجودات المسروقة وتتبعها. المؤسسة الحكومية الأساسية التي تعمل في التحقيق بشأن استعادة الموجودات في مصر هي لجنة تحت مسؤولية وزارة العدل. إضافة إلى ذلك يقود مكتب النائب

K. Stephenson, L. Gray, R. Power, J.-P. Brun, G. Dunker and M. Panjer, *Barriers to Asset Recovery* (Washington D.C.: World Bank, 2011).

العام التحقيقات في الموجودات المسروقة في الخارج. يتم التحقيق في الموجودات المسروقة محلياً من قبل هيئة الرقابة الإدارية. وحيث أن السلطات المصرية العامة تفتقر إلى الخبرة والقدرة علي صياغة طلب مساعدة قانونية متبادلة، فقد زودتها المملكة المتحدة بخبير للمساعدة في هذه العملية. إضافة إلى المؤسسات الحكومية المنخرطة في تتبع الموجودات والتحقيق بشأنها، فإن عدداً من المنظمات غير الحكومية واللجان قد تشكلت بعد الثورة.¹⁴ إحدى هذه المجموعات كانت بقيادة الأكاديمي البارز حسام عيسى، الذي أصبح فيما بعد وزيراً للعدالة الاجتماعية ووزيراً للتعليم العالي في وزارة حازم الببلاوي.¹⁵

لم تطور ليبيا استراتيجية واضحة لعملها في التحقيق بشأن الموجودات وتتبعها. أدت التغييرات السريعة في الحكومات (بداية بقيادة عبد الرحيم القب من تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 إلى تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 تبعتها حكومة علي زيدان من تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 إلى آذار/ مارس 2014) إلى تشكيل لجان مختلفة تعمل على استعادة الموجودات. تعمل كل من لجنة استعادة الموجودات التي تشكلت سابقاً ومكتب الدعم لتتبع الموجودات واستعادتها الذي تشكل لاحقاً على التحقيق بشأن الموجودات المسروقة من قبل نظام القذافي وتتبعها. لا يوجد أي تمايز في المسؤوليات أو التفويض بين هاتين اللجنتين المختلفتين. عدم توحيد هاتين اللجنتين قاد إلى اقتتال مؤسسي داخلي.¹⁶ تم تعيين أعضاء اللجنة بشكل كبير من خلال نظام محاباة ووعدت اللجان بعمولة مقدارها 10% من الموجودات التي تعاد إلى ليبيا.¹⁷ تم فيما بعد إلغاء البند الخاص بالعمولة نتيجة للانتقاد. أحالت اللجان التحقيق إلى شركات أجنبية خاصة، مثل شركتي كوماندر جلوبال سيرفيسز (Command Global Services) وكرول (Kroll Inc.) الموجودتان في الولايات المتحدة. كان تأسيس مكتب دعم استعادة وتتبع الموجودات على يد رئيس الوزراء علي زيدان بداية لتحاشي إحالة التحقيقات لشركات أجنبية ولتأسيس فريق تحقيق قوي في ليبيا. ولكن لم يتم تحقيق التمويل اللازم لجعل تأسيس الفريق ممكناً.¹⁸ بشكل عام، تلف السرية عمل هذا الفريق

¹⁴ مقابلات مع خبراء لهذه الدراسة قامت بها (JMW Consulting) للاستشارات، آب/أغسطس 2014

¹⁵ "Who's who: Egypt's full interim Cabinet", *Ahram Online* (web), 17 July 2013. Retrieved from <http://english.ahram.org.eg/News/76609.aspx>

¹⁶ Maghreb Confidential, "Hunting Gaddafi's missing billions". Maghreb Confidential, 2014a.

¹⁷ D. Samuels, "How Libya Blew Billions and Its Best Chance at Democracy". *Businessweek*, 2014. Retrieved from www.businessweek.com/articles/2014-08-07/libya-waste-fraud-erase-billions-in-national-wealth

¹⁸ Maghreb Confidential, 2014a.

ولا تتوفر معلومات، أو هناك القليل منها، حول أنشطة هذه اللجان. إضافة إلى ذلك، فإن اللجان لم تتقدم بأية طلبات للمساعدة القانونية المتبادلة.¹⁹

طورت تونس استراتيجية واضحة نسبياً لاستعادة الموجودات، بما فيها تتبع الموجودات المسروقة والتحقيق بشأنها. أسست السلطات التونسية بعد الثورة مباشرة لجنة استعادة موجودات شبه مستقلة، تشكلت من مسؤولين من وزارة الخارجية والبنك المركزي ووزير العدل وحقوق الإنسان، ومحامين. إضافة إلى لجنة استعادة الموجودات فإن لجنة الحقيقة والكرامة تقوم أيضاً بنشاطات فرعية حول استعادة الموجودات كجزء من عملها على العدالة الانتقالية. تتمثل استراتيجية السلطات التونسية في تركيز جهودها على عدد أقل من الحالات التي يعتبر التحقيق فيها وإحراز التقدم قابلاً للإنجاز. إضافة إلى ذلك، استطاعت العمل على حالات استعادة الموجودات محلياً ودولياً في آن واحد، حيث يغذي التحقيق محلياً جهود التحقيق دولياً.²⁰

أحرزت اليمن أقل تقدم في استعادة الموجودات من بين البلدان الأربع. تأسست المؤسسة الوطنية لاستعادة الموجودات المسروقة (AWAM) كمخرج من مخرجات الربيع العربي. أوام تحالف من المنظمات غير الحكومية والمهنيين والنشطاء الذين يعملون للمساهمة في الكشف عن الموجودات المسروقة. تركز عملها، إلى جانب عمل منظمات غير حكومية أخرى في اليمن، بشكل رئيسي على صياغة قانون لتأسيس لجنة مستقلة تقود التحقيقات. قدمت وزارة الشؤون القانونية مسودة القانون إلى البرلمان ولكن، نتيجة لعدم إحراز أي تقدم، تعمل المنظمات غير الحكومية الآن على صياغة ثانية للقانون. نتيجة لعدم وجود إطار قانوني، لم تقم اليمن بأية جهود منظمة لاستعادة الموجودات.²¹

التحديات الرئيسية العامة

مرت البلدان الأربع بتجربة مواجهة تحديات متنوعة في هذه المرحلة الأولية من استعادة الموجودات، بعضها تحديات عامة تخص غالبية البلدان وبعضها الآخر تحديات مرتبطة نوعياً بالسياق.

¹⁹ مقابلات مع خبراء لهذه الدراسة قامت بها (JMW Consulting) للاستشارات، آب/أغسطس 2014

²⁰ مقابلات مع خبراء لهذه الدراسة قامت بها (JMW Consulting) للاستشارات، آب/أغسطس 2014

²¹ World Bank, "Report of the Arab Forum on Asset Recovery", 2012. Retrieved from https://star.worldbank.org/star/sites/star/files/report_arab_forum_on_asset_recovery.pdf

- **غياب الشفافية.** في ثلاث من البلدان (أي باستثناء اليمن)، يعتبر الحصول على معلومات من الوكالات الحكومية التي تعمل على استعادة الموجودات قريباً من المستحيل. بينما من المعروف عن وكالات التحقيق أنها لا تتشارك في المعلومات المتعلقة بالتحقيقات الجارية، فإن هذه الوكالات العامة قد فشلت باستمرار في التشارك فيما بينها في المعلومات المتعلقة بالاستراتيجية، والمنهج المتبع، والأنشطة المخططة وتلك المنفذة، والتقدم الحاصل. يطرح هذا الأمر تحدياً على قدرة المجتمع المدني واللاعبين غير الحكوميين على المشاركة والمساعدة في التحقيقات المتعلقة باستعادة الموجودات، إضافة إلى قدرتهم على وضع تلك المؤسسات العامة موضع المساءلة حول إجراءاتها. في ليبيا، على سبيل المثال، لا تتوفر أية معلومات حول العقود التي عملتها هذه اللجان مع شركات أجنبية، ولا تتوفر كذلك أية معلومات حول فيما إذا تم تقديم طلبات مساعدة قانونية متبادلة.²²
- **الافتقار إلى الموارد البشرية، والمالية، والفنية.** افتقرت المؤسسات التي كلفت بالتحقيقات حول الموجودات وتتبعها في ثلاث من البلدان (أي باستثناء اليمن) إلى الموارد البشرية والمالية والفنية اللازمة من أجل القيام بتحقيقات مالية مناسبة. ويتضمن هذا نقصاً في المعرفة المتعلقة بطلبات المساعدة القانونية المتبادلة، ونقصاً في الموارد لاستئجار العدد المناسب من الطواقم المدربة تدريباً جيداً، ونقصاً في المعرفة التطبيقية للقيام بالتحقيقات المالية، ونقصاً في الذاكرة المؤسسية نتيجة للتغيرات المرتفعة في طواقم العمل. إضافة إلى ذلك، تم تحديد عدد من التحديات الفنية، مثل ترجمة الطلبات، وترتيب إرفاق نماذج الطلبات وملحقاتها، والتهجئة الإنجليزية/العربية ونسخ الأسماء العربية بحروف لاتينية، وإرسال الطلب إلى السلطات غير الصحيحة.²³ لقد أدى الافتقار إلى الموارد إلى إعاقة قدرة البلدان على تتبع الموجودات المسروقة في الخارج.²⁴
- **المبالغة في تقدير الموجودات المسروقة.** تخمينات السلطات في البلدان الأربع جميعها أعطت أرقاماً عالية جداً للموجودات المسروقة. مثلاً، تدعي النيابة العامة في مصر أن مبارك سرق 700 مليار دولار أمريكي حينما كان في السلطة، مما يعني أنه بثروته هذه يتفوق على أغنى رجل في العالم بثماني مرات.²⁵ هذه المبالغة في تقدير الموجودات

²² مقابلة مع خبيراً من أجل هذه الدراسة قامت بها JMW Consulting، آب/أغسطس 2014.

²³ Martini, 2014.

²⁴ مقابلات مع خبراء لهذه الدراسة قامت بها (JMW Consulting) للاستشارات، آب/أغسطس 2014.

²⁵ O'Connor, 2011.

المسروقة، والتي يمكن استخدامها للضغط على الولايات القضائية الأجنبية، ترفع التوقعات أيضاً في البلد بشكل يعرقل نجاح الجهود لإعادة الموجودات وتخلق سخطاً وإحباطاً بين السكان.²⁶

● **السرية المالية.** هناك تحدٍ شامل بالنسبة لهذه البلدان - وفي استعادة الموجودات بشكل عام - يتمثل في تعقيدات القيام بتحقيقات مالية وتحديد المالك المستفيد من الموجودات التي يجري العمل على استعادتها. يكون المالك عادةً مختبئاً خلف بنية مؤسسية (شركات وهمية، صناديق ائتمانية، ومؤسسات، إلخ)، بما في ذلك شركات تم تأسيسها في ملاذات ضريبية، مما يجعل الحصول على معلومات عن الموجودات في غاية الصعوبة. مثلاً، يمتلك جمال ابن الرئيس مبارك شركة استثمار بريطانية جزءاً من شبكة مالية دولية معقدة، مما يترك فرصاً قليلة لتتبع الأموال.²⁷ تؤدي هذه التعقيدات إلى جعل عملية تتبع الموجودات صعبة جداً، وتبرز بشكل كبير ضرورة امتلاك الخبرة المناسبة وتخصيص الموارد اللازمة لهذه المهمة.

● **الافتقار للتواصل والحوار.** عانت البلدان الأربع جميعها من ضعف خطوط التواصل مع الولايات القضائية الأجنبية. تساعد الاتصالات في بناء الثقة بين الولايات القضائية، وتيسر عملية التحقيق من خلال التشارك في المعلومات وتساعد على تشكيل التوافق بين المتطلبات والقواعد المرعية والإجراءات. إن غياب الحوار، من ضمن معيقات أخرى لإحراز التقدم، قد تم تدعيمه بحالة عدم الاستقرار القائمة، الأمر الذي أدى إلى تغييرات كبيرة في الطواقم العاملة على استعادة الموجودات. يحرم هذا الوضع البلدان من كسب المساعدة الدولية في تتبع الموجودات المسروقة والتحقيق حولها.²⁸

التحديات الخاصة بمصر

● **الدور الضعيف لسيادة القانون أعاق التعاون الدولي.** أدت مخرجات نظام العدالة إلى قلق متزايد بين أطراف المجتمع الدولي وأعاقت رغبته في التعاون مع السلطات المصرية. وشكلت قضايا سيادة القانون جرس إنذار بالنسبة لمصادرة الموجودات الموجودة محلياً في

²⁶ مقابلات مع خبراء لهذه الدراسة قامت بها (JMW Consulting) للاستشارات، آب/أغسطس 2014

²⁷ Martini, 2014.

²⁸ مقابلات مع خبراء لهذه الدراسة قامت بها (JMW Consulting) للاستشارات، آب/أغسطس 2014

مصر.²⁹ كان يمكن للسلطات المصرية أن تستعمل مثال التأميم التونسي للتعامل مع الموجودات المسروقة محلياً، والذي صمم ونفذ بحيث لا يشكل معيقاً للتعاون الدولي. إضافة إلى ذلك، استطاعت السلطات التونسية استعمال تتبع الموجودات المحلية لتصب في تتبع الموجودات دولياً

- **المصالح السياسية الراسخة.** في مصر، ما زال هناك بقايا للنظام السابق في مواقع أساسية ضمن القطاع العام، وفي القضاء وإنفاذ القانون، وهذا يعيق التحقيقات. تعارض هذه العناصر التحقيقات في فساد النظام السابق من أجل حماية الحلفاء السياسيين وتخلق عجزاً في الإرادة السياسية في مصر للمشاركة الشاملة في جهود استعادة الموجودات. يرتبط هذا التحدي بالنقص في استقلال النيابة العامة والجهاز القضائي في مصر.³⁰
- **غياب الاستراتيجية.** أدى غياب استراتيجية متماسكة لاستعادة الموجودات وكثرة هيئات التحقيق والادعاء المشاركة في جهود استعادة الموجودات، كل ذلك أدى إلى ضعف في التنسيق والتشارك في المعلومات. وبالتالي أكد هذا على الحاجة إلى اتصالات داخلية أفضل بين الهيئات المتعددة.³¹

التحديات الخاصة بلبيبا

- **عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.** كما في مصر، كان هناك غياب لاستراتيجية متماسكة لاستعادة الموجودات، وسلكت الحكومات المتعاقبة طرقاً، وشكّلت كل منها لجانها الخاصة. بدلاً من تطوير استراتيجية طويلة المدى وتفويض مؤسسة واحدة أو تحالف من المؤسسات لتنفيذها، تجاهلت الحكومات المتتالية الجهود السابقة، مما أدى إلى غياب التحديد الواضح للمسؤوليات والسلطة. يؤدي هذا إلى تقليل التعاون مع الولايات القضائية الأجنبية المترددة عن المشاركة مع مؤسسات لا يوجد لديها تفويض واضح.³² وعلاوة على ذلك، فإن لاستمرار العنف وغياب التقدم في عودة الأوضاع في البلد إلى وضعها الطبيعي تبعاته الواضحة على القدرة على استعادة الموجودات.

²⁹ مقابلات مع خبراء لهذه الدراسة قامت بها (JMW Consulting) للاستشارات، آب/أغسطس 2014

³⁰ مقابلات مع خبراء لهذه الدراسة قامت بها (JMW Consulting) للاستشارات، آب/أغسطس 2014

³¹ Martini, 2014.

³² Maghreb Confidential, "Swiss get moving on asset hunt". Maghreb Confidential, 2014b.

التحديات الخاصة بتونس

- **غياب التشبيك والتواصل غير الرسمي مع الولايات القضائية الأجنبية.** يمكن القول أن تونس قد حققت أكبر تقدم فيما يتعلق بالتحقيق حول الموجودات وتتبعها. كان التحدي النوعي للبلد، والذي يعتبر أيضاً شهادة للأسلوب الأكثر نجاحاً الذي تم استخدامه في البلد، يتمثل في النقص في التواصل والتشبيك مع الولايات القضائية الأجنبية. لقد أعيقت قدرة لجنة استعادة الموجودات نتيجة غياب الشبكات والتواصل الشخصي لاستثمار القنوات غير الرسمية للحصول على المعلومات خلال مرحلة التحقيق. ولكن يجب التنويه أن وحدة الاستخبارات المالية التونسية استطاعت بمساعدة مبادرة استعادة الموجودات المسروقة (StAR) الوصول إلى شبكات مالية عالمية، والتي ساعدت في حل مشاكل متعلقة بمسألة الوصول إلى المعلومات.³³

التحديات الخاصة باليمن

- **المصالح السياسية الراسخة.** كما هو الحال في مصر، واجهت اليمن موضوع المصالح السياسية الراسخة، والتي تعارض التحقيقات في استعادة الموجودات. على خلاف البلدان الثلاث لم تمر اليمن بتغيير تام للنظام، حيث أن النظام الآن هجين مكون من النظام القديم والمعارضة. وهذا هو السبب الرئيسي في غياب التقدم في التحقيقات المتعلقة باستعادة الموجودات في اليمن، حيث تعارض الأطراف الفاعلة المرتبطة بالنظام السابق مسودة القانون حول استعادة الموجودات.³⁴
- **حصانة الرئيس السابق علي عبد الله صالح.** في محاولة لحل الأزمة في البلد، منح البرلمان للرئيس صالح حصانة مقابل تنحيه.³⁵ يعقّد هذا الأمر تحقيقات استعادة الموجودات، حيث لن تتمكن السلطات اليمنية من محاكمة صالح.

Martini, 2014. ³³

مقالات مع خبراء لهذه الدراسة قامت بها (JMW Consulting) للاستشارات، آب/أغسطس 2014 ³⁴

L. Kasinof, "Yemen Legislators Approve Immunity for the President", *New York Times*, 2012. Retrieved from www.nytimes.com/2012/01/22/world/middleeast/yemens-parliament-approves-immunity-for-president-saleh.html?_r=0 ³⁵

المرحلة 2: تجميد الموجودات

ملخص

معظم الموجودات المجمدة بعد الربيع العربي تم تجميدها بناء على المقاطعة الدولية أو الإجراءات التي اتخذتها البلدان التي تحفظ هذه الموجودات فيها. حققت بلدان الربيع العربي نجاحاً محدوداً فقط في جعل الولايات القضائية الأجنبية تجمّد الموجودات بناء على تحقيقاتها. استعملت كل من مصر وتونس طلبات المساعدة القانونية المتبادلة لتجميد الموجودات في الولايات القضائية الأجنبية مع درجات نجاح متفاوتة.

كانت التحديات العامة الرئيسية في هذه المرحلة أن البلدان الثلاث جميعاً كانت سريعة في تقديم طلبات المساعدة القانونية المتبادلة دون القيام بالعمل التحضيري اللازم للتقديم. إضافة إلى ذلك، كان هناك عاملان معيقان للتعاون مع البلدان الأخرى هما: النقص في المعرفة المتعلقة بالمتطلبات القانونية وبالطرق الخاصة بالولايات القضائية الأجنبية لتقديم طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، والإطار السياسي المحلي الضعيف لطلب المساعدة القانونية المتبادلة بشكل رسمي. علاوة على ذلك، أظهرت الولايات القضائية الأجنبية إرادة سياسية قليلة للتعاون مع بلدان الربيع العربي فيما يتعلق بحالات استعادة الموجودات. وأخيراً، فقد أثبتت متطلبات الملاحقة القانونية المضنية في البلدان التي تطالب باستعادة الموجودات أنها تحدّ للنظم القضائية الضعيفة.³⁶

الأساليب التي استخدمتها البلدان

أعدت مصر عدداً من طلبات المساعدة القانونية المتبادلة من أجل تجميد موجودات في ولايات قضائية أجنبية. عملت السلطات المصرية مع حكومة المملكة المتحدة ومع مستشار منها على تطوير الطلبات. وعلى قاعدة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، تمكنت السلطات المصرية من

Martini, 2014. ³⁶

الوصول إلى تجميد موجودات في الملكة المتحدة. ولكن العديد من الطلبات رفضت لأمر تقنية خاصة بالطلبات.³⁷

كما يبدو فإن ليبيا لم تستخدم طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، ولكنها تفتقر إلى الشفافية فإنه من الصعب استنتاج الأسلوب الذي اتبعته السلطات من أجل تجميد الموجودات في الخارج.³⁸ أعدت تونس، مثل مصر، عدداً من طلبات المساعدة القانونية المتبادلة من أجل الحصول على تجميد الموجودات المحفوظة تحت ولايات قضائية أجنبية. ولكن خلافاً لما حصل في مصر، دخلت تونس في نقاشات غير رسمية مع الولايات القضائية المعنية قبل إرسال الطلبات من أجل أن تضمن الوفاء بمتطلبات الطلبات والتوقعات منها في الولايات القضائية الأجنبية. ولكن الاتصالات غير الرسمية كانت محدودة نتيجة الافتقار إلى وجود شبكة علاقات واتصالات في الولايات القضائية الأجنبية، كما تم ذكره في الجزء السابق.³⁹

لم تصل اليمن إلى هذه الخطوة بسبب الافتقار إلى قانون يمنح تفويضاً مؤسسياً لقيادة الجهود الخاصة باستعادة الموجودات.

التحديات الأساسية المشتركة

- **التسرع في طلبات المساعدة القانونية المتبادلة.** تحركت مصر وتونس سريعاً جداً في بعض حالات فيما يتعلق بإرسال طلبات المساعدة القانونية دون امتلاك الدليل المطلوب أو توفر فهم لمتطلبات الولايات القضائية الأجنبية. كان من الممكن تحسين ذلك عن طريق إرسال إشارة للتواصل حول الموضوع قبل تقديم الطلب الرسمي. أدى تقديم الطلبات قبل أوانها إلى رفض الكثير من طلبات المساعدة القانونية المتبادلة. علاوة على ذلك، عقدت مثل هذه الإجراءات الاتصالات غير الرسمية بين البلدان التي تطالب بالموجودات وتلك التي تحتفظ بها، إضافة إلى نقاشات متعددة الاختصاصات، كما في إطار مكتب الشرطة الأوروبية (الأوروبول) والبوليس الدولي (الإنتربول)، إلخ.⁴⁰

³⁷ مقابلات مع خبراء لهذه الدراسة قامت بها (JMW Consulting) للاستشارات، آب/أغسطس 2014

³⁸ مقابلات مع خبراء لهذه الدراسة قامت بها (JMW Consulting) للاستشارات، آب/أغسطس 2014

³⁹ Inte مقابلات مع خبراء لهذه الدراسة قامت بها (JMW Consulting) للاستشارات، آب/أغسطس 2014

⁴⁰ مقابلات مع خبراء لهذه الدراسة قامت بها (JMW Consulting) للاستشارات، آب/أغسطس 2014

- **الافتقار للمعرفة فيما يتعلق بالمتطلبات والعمليات عند طلب المساعدة القانونية المتبادلة.** على الرغم من اتباع البلدان أسلوباً أكثر تعمقاً للمساعدة القانونية المتبادلة، إلا أن هذه البلدان قد جاهدت لفهم عمليات المساعدة القانونية المتبادلة في مختلف الولايات القضائية ومتطلباتها. وهكذا، تمت مواجهة العديد من التحديات الفنية، بما فيها النقص في ترجمة الطلبات، وترتيب الطلبات وملحقاتها، وإرسال الطلبات إلى السلطات الخطأ.⁴¹
- **غياب التعاون من قبل الولايات القضائية الأجنبية.** ينبغي الاعتراف بأن عدة بلدان من التي تحتفظ بالموجودات قامت بأدوار استباقية بتجميد الموجودات. بعض الولايات القضائية طبقت تجميداً بقرارات إدارية، بينما قامت أخرى بتحديد الموجودات وتجميدها بمبادرتها الخاصة ووجدت طرقاً مبتكرة للتشارك بالمعلومات. ولكن بعض المراكز المالية الناشئة والملاذات الضريبية الخارجية أظهرت تعاوناً محدوداً جداً أو لم تظهر أية إرادة سياسية للتعاون.⁴² حتى أن بعض الولايات القضائية المبادرة أخرجت ردودها بشكل كبير على طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، الأمر الذي يعزى، ضمن أمور أخرى، إلى عدم تخصيص الموارد اللازمة لدراسة الطلبات. في الولايات المتحدة، مثلاً، هناك 4500 طلب متراكم لم تبحث. بشكل عام، تتطلب معالجة الطلبات عملية تنسيق وتبسيط لاختصار عدد الطلبات لتقتصر على الطلبات الضرورية جداً فقط.⁴³ يرتبط النقص في تعاون من قبل الولايات القضائية الأجنبية إلى غياب الثقة، حيث أصبحت البلدان التي تحتفظ بالموجودات مترددة بإعطاء المعلومات أو الأمر بإعادة الموجودات لغياب الثقة بالتحقيق والنظام القضائي في البلدان التي تطالب بالموجودات.⁴⁴ ويمكن ربط غياب التعاون كذلك بالمصالح الاقتصادية والسياسية للولايات القضائية الأجنبية. مثلاً، أكد بعض الخبراء أن روابط مبارك القوية مع نخبة رجال أعمال في الولايات القضائية الأجنبية كانت السبب في تباطؤ بعض البلدان في تجميد الموجودات المصرية.⁴⁵
- **المبادئ التوجيهية غير الواضحة للاستجابة لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة.** هناك نقص في المبادئ التوجيهية والإجراءات في البلدان التي تطالب بالموجودات، مما يقود البلدان التي تحتفظ بالموجودات إلى تقديم ردود غير كافية، أو إلى عدم الرد على طلبات

Martini, 2014. 41

مقابلات مع خبراء لهذه الدراسة قامت بها (JMW Consulting) للاستشارات، آب/أغسطس 2014 42

Martini, 2014. 43

Martini, 2014. 44

Martini, 2014. 45

المساعدة القانونية المتبادلة، أو التمتع بسلطة تقديرية واسعة في اتخاذ قرار بقبول طلب المساعدة القانونية المتبادلة أو عدم قبوله. نتيجة لغياب المبادئ التوجيهية، أفادت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأن العديد من الردود على طلبات المساعدة القانونية المتبادلة قد استلمت بتأخير كبير بينما رفضت طلبات أخرى لأسباب دون أساس. وأفاد ممثلون من مصر كذلك أن بلداناً لم تعترف بمعاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كقاعدة كافية لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة.⁴⁶

- **المتطلبات المضنية للملاحقة القضائية في البلدان التي تطالب بالموجودات.** لا تتم الإجراءات في البلدان التي تحتفظ بالموجودات إلا إذا تم البدء بتوجيه تهمة جنائية في البلد التي تطالب بالموجودات، مما يجعل عملية تجميد الموجودات صعبة للغاية. في البلدان التي ينتشر فيها الفساد وحيث النظام القضائي ضعيف، فإن هذه المتطلبات تضع معوقات حقيقية على تجميد الموجودات واستعادتها.⁴⁷

التحديات الخاصة بكل من البلدان

لا يوجد اختلاف بين التحديات التي مرت بها تجربة كل من مصر وتونس، لذلك لا ضرورة هنا لعرض التحديات الخاصة بكل بلد فيما يتعلق بتجميد الموجودات.

المرحلة 3: مصادرة الموجودات المجمدة وإعادتها

الملخص

سلكت مصر وتونس طرقاً متشابهة لمصادرة واستعادة الموجودات الموجودة في بلدان أجنبية من خلال الملاحقة الجنائية المحلية. صادرت تونس محلياً من خلال عملية تأمين موجودات كانت لدى النظام السابق، بينما استطاعت مصر استعادة بعض الموجودات المحلية من خلال تسويات خارج نطاق المحاكم مع أصحاب أعمال تابعين للنظام السابق. اتخذت ليبيا إجراء محدوداً خلال هذه

Martini, 2014. ⁴⁶

Martini, 2014. ⁴⁷

المرحلة، ولكنها استطاعت أن تستعيد موجودات خاصة من المملكة المتحدة من خلال ملاحظات في القانون المدني.

تتمثل التحديات الرئيسية العامة لجميع البلدان في هذه المرحلة بعبء الإثبات، وطلب الإدانة المسبقة قبل إمكانية مصادرة الموجودات، والعملية المضنية التي تتضمنها عملية إرجاع الموجودات المسروقة.

الأساليب التي استخدمتها البلدان

تعاملت مصر بشكل رئيسي مع الموجودات المسروقة من خلال الملاحقة الجنائية الداخلية والمصادرة. ولكن عدم الإدانة شكل معيقاً لمصادرة الموجودات وإعادتها.⁴⁸ في قضية واحدة حكم على مبارك وولديه جمال وعلاء بالسجن وإعادة 17.7 مليون دولار أمريكي على اختلاس الأموال العامة فيما عرف بـ"قضية القصور الرئاسية".⁴⁹ ولكن رغم إدانتهم لم تتم استعادة أية موجودات من الولايات القضائية الأجنبية. محلياً، كانت هناك تسويات خارج المحاكم مع رجال أعمال مرتبطين بالنظام السابق، الأمر الذي أدى إلى استعادة ما يقارب 1.2 مليار دولار أمريكي (9 مليار جنيه مصري).⁵⁰

تعاملت تونس بأسلوب مماثل لأسلوب مصر وركزت على الملاحقة الجنائية المحلية والمصادرة. كما تم ذكره آنفاً، صادرت تونس كمية كبيرة من الموجودات بتشريع قانون للتأميم. شملت المصادرة بمرسوم 114 فرداً وشملت الموجودات التي تم الاستيلاء عليها 550 من العقارات، 48 من اليخوت والقوارب، و 40 من محافظ الأسهم، و 367 حساباً بنكياً، وحوالي 400 شركة تقدر قيمتها ب 13 مليار دولار أمريكي.⁵¹ إضافة إلى هذا، استطاعت تونس أن تستعيد 28.8 مليار دولار تحتفظ بها زوجة الرئيس السابق في حساب بنكي لبناني. كانت الاستعادة الفعّالة للأموال ممكنة إثر إجراءات قضائية في البلدين من أجل استعادة الأموال. لعب المجتمع الدولي دوراً رئيسياً خلال

Martini, 2014. ⁴⁸

T. El-Tablawy, "Egypt's Mubarak Gets 3 Years in Palace Funds Embezzling Case". *Bloomberg*, 2014. Retrieved ⁴⁹ from www.bloomberg.com/news/2014-05-21/egypt-s-mubarak-gets-3-years-in-palace-funds-embezzling-case.html

⁵⁰ مقابلات مع خبراء لهذه الدراسة قامت بها (JMW Consulting) للاستشارات، آب/أغسطس 2014

B. Rijkers, C. Freund and A. Nucifora, "All in the Family: State Capture in Tunisia", 2014. Retrieved from www- ⁵¹ wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2014/03/25/000158349_20140325092905/Rendered/PDF/WPS6810.pdf

العملية، إضافة إلى تقديم مساعدة تقنية.⁵² وإضافة إلى ذلك، استعادت تونس موجودات مادية من فرنسا، وإيطاليا، وفرنسا.⁵³

استطاعت ليبيا أن تستعيد بعض الأموال العامة المجمدة في الخارج، ولكنها حققت تقدماً محدوداً في استعادة موجودات تحتفظ بها عائلة القذافي وشركاهم، على الرغم من أن الحكومة الليبية قد استعادت ممتلكات تقدر بـ 10 مليون جنيه إسترليني (16.8 مليون دولار أمريكي) من خلال ملاحقة بالقانون المدني أمام المحكمة العليا الإنجليزية. كانت الموجودات محفوظة باسم شركة وهمية، إلا أن الحكومة الليبية برهنت على أنها في الواقع مملوكة لابن القذافي.⁵⁴

التحديات الأساسية المشتركة

- **عبء الإثبات.** كان موضوع المستوى الجنائي لعبء الإثبات أحد التحديات الرئيسية أمام البلدان، والذي يعني أن على الدولة أن تجمع دليلاً كافياً لإقناع المحكمة بما لا يدعو للشك أن الموجودات قيد النقاش ناتجة عن عمل جنائي محدد. من الصعب جداً أحياناً على البلدان التي تطالب بالموجودات إظهار هذا العلاقة بوضوح بين ممارسات فاسدة أو غير قانونية والموجودات المحددة. من الأمثلة على ذلك قضية الفساد ضد مبارك، المعروفة بـ "قضية القصور الرئاسية"، حيث أدين مبارك بالفساد ولكن لم يؤد ذلك إلى إعادة أية موجودات لأن السلطات المصرية لم تستطع الربط بين القضية وموجودات محددة موجودة في الخارج.⁵⁵

- **منح الحصانة لمسؤولي النظام السابق.** تطلب معظم الولايات القضائية الأجنبية إدانة في محكمة في البلد التي تطالب بالموجودات قبل البدء بالتواصل حول إعادة الموجودات المسروقة. تسمح ولايات قضائية قليلة بمصادرة غير مبنية على الإدانة للموجودات، مثل سويسرا، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة.⁵⁶ أثبتت عمليات المحاكمة هذه أنها طويلة، وعبء الإثبات فيها عالٍ (مثل تبرئة مبارك من معظم تهمة الفساد) ويتم أحياناً الاستئناف على الإدانة مما يؤخر العملية أكثر.⁵⁷

Martini, 2014. ⁵²

Martini, 2014. ⁵³

shell company ⁵⁴

مقابلات مع خبراء لهذه الدراسة قامت بها (JMW Consulting) للاستشارات، آب/أغسطس 2014 ⁵⁵

T.S. Greenberg, L.M. Samuel, W. Grant and L. Gray, "A Good Practice Guide for Non-Conviction Based Asset ⁵⁶

Forfeiture", 2009. ⁵⁷

Martini, 2014. ⁵⁷

- **عملية الاستعادة مضمّنية.** حتى وإن استطاعت البلدان إثبات وجود رابطة بين الموجودات الموجودة في الخارج والفساد أو الممارسات غير القانونية، فإن عملية الاستعادة الفعلية للموجودات بطيئة جداً. باستثناء القضية ضد الرئيس الأوكراني السابق بافلو لازيرنكو،⁵⁸ فإن معظم قضايا استعادة الموجودات تأخذ عشر سنوات فأكثر قبل أن تتم الإعادة الفعلية للموجودات إلى البلدان التي تطالب بها.⁵⁹

التحديات الخاصة بكل من البلدان

التحديات التي تضمنتها التجربة ليست مختلفة في هذا المجال، وبالتالي ليس هناك تحديات نوعية خاصة بالبلد تتعلق بمصادرة وإعادة الموجودات.

⁵⁸ World Bank, "Pavel I. Lazarenko." 2013. Retrieved from <http://star.worldbank.org/corruption-cases/node/18662>

⁵⁹ مقابلات مع خبراء لهذه الدراسة قامت بها (JMW Consulting) للاستشارات، آب/أغسطس 2014

- Ahram Online. Who's who: Egypt's full interim Cabinet. 17 July 2013. Retrieved from <http://english.ahram.org.eg/News/76609.aspx>
- Al-Alwai, F. (2012). GCC immunity does not cover the embezzlement of public funds. *Yemen Times*. Retrieved from www.yementimes.com/en/1555/business/574/GCC-immunity-does-not-cover-the-embezzlement-of-public-funds.htm
- Baker, R. (2013). Bravo for Tunisia: Hope Springs Eternal. *Huffington Post*. Retrieved from www.huffingtonpost.com/ramond-baker/bravo-for-tunisia-hope-sp_b_3111255.html
- Ball, D. and Bryan-Low, C. (2011). Nation Seeks Ben Ali's Assets. *Wall Street Journal*. Retrieved from <http://online.wsj.com/news/articles/SB10001424052970203752604576643081871334992>
- BBC News (2012). *Spain seizes former Egypt leader Hosni Mubarak's assets*. Retrieved from <http://www.bbc.com/news/world-europe-20716768>
- Bell, S. (2012). Ottawa puts freeze on Saadi Gaddafi's \$1.6M Toronto condo. *National Post*. Retrieved from <http://news.nationalpost.com/2012/01/05/ottawa-puts-freeze-on-saadi-gaddafis-1-6m-toronto-condo/>
- Brun, J.-P., Gray, L., Scott, C., & Stephenson, K. (2011). *Asset Recovery Handbook: A Guide for Practitioners*. Washington D.C.: World Bank.
- Byrne, E. (2012). Tunisia struggles to trace up to £11bn hidden abroad by Ben Ali regime. *The Guardian*. Retrieved from www.theguardian.com/world/2012/jan/13/tunisia-11bn-hidden-funds-ben-ali
- CEART Project. (2012). *White Paper on Best Practices in Asset Recovery*.
- El-Tablawy, T. (2014). Egypt's Mubarak Gets 3 Years in Palace Funds Embezzling Case. *Bloomberg*. Retrieved from www.bloomberg.com/news/2014-05-21/egypt-s-mubarak-gets-3-years-in-palace-funds-embezzling-case.html
- Greenberg, T. S., Samuel, L. M., Grant, W., & Gray, L. (2009). *A Good Practice Guide for Non-Conviction Based Asset Forfeiture*.
- Gulhane, J. (2013). EIPR: New information about Gamal Mubarak's assets. *Daily News Egypt*. Retrieved from www.dailynewsegyp.com/2013/03/29/eipr-new-information-about-gamal-mubaraks-assets/
- Johnson, E. (2011). What do we know about stolen assets in the Middle East? *Transparency International blog*. Retrieved from <http://blog.transparency.org/2011/09/23/what-do-we-know-about-stolen-assets-in-the-middle-east/>
- Kar, D. and LeBlanc, B. (2013). *Illicit Financial Flows from Developing Countries: 2002-2011*. Retrieved from www.gfintegrity.org/wp-content/uploads/2014/05/Illicit_Financial_Flows_from_Developing_Countries_2002-2011-HighRes.pdf
- Kasinof, L. (2012). Yemen Legislators Approve Immunity for the President. *New York Times*. Retrieved from www.nytimes.com/2012/01/22/world/middleeast/yemens-parliament-approves-immunity-for-president-saleh.html?_r=0
- Libya TV (2013). Abushagur estimates Libya's stolen assets abroad at \$40. Retrieved from <http://libya.tv/en/abushagur-estimates-libyas-stolen-assets-abroad-at-40-billion/>

- Maghreb Confidential (2014a). Hunting Gaddafi's missing billions. *Maghreb Confidential*.
- Maghreb Confidential (2014b). Swiss get moving on asset hunt. *Maghreb Confidential*.
- Martini, M. (2014). *Lessons Learnt in Recovering Assets from Egypt, Libya and Tunisia*. Berlin. Retrieved from www.transparency.org/files/content/corruptionqas/Lessons_Learnt_in_recovering_assets_from_Egypt_Libya_and_Tunisia_2014.pdf
- Miron, R. (2013). Counting the cost of corruption - a week at a time... *StAR*. Retrieved from <http://star.worldbank.org/star/content/counting-cost-corruption-week-time>
- NewStatesman (2011) *How the economic policies of a corrupt elite caused the Arab Spring*. Retrieved from <http://www.newstatesman.com/blogs/the-staggers/2011/06/economic-arab-egypt-region>
- O'Connor, C. (2011). Egyptian Estimate Of Mubarak's Wealth Soars To \$700 Billion. *Forbes*. Retrieved from www.forbes.com/sites/clareoconnor/2011/04/11/egyptian-estimate-of-mubaraks-wealth-soars-to-700-billion/
- Rijkers, B., Freund, C., & Nucifora, A. (2014). *All in the Family: State Capture in Tunisia*. Retrieved from www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2014/03/25/000158349_20140325092905/Rendered/PDF/WPS6810.pdf
- Samuels, D. (2014). How Libya Blew Billions and Its Best Chance at Democracy. *Businessweek*. Retrieved from www.businessweek.com/articles/2014-08-07/libya-waste-fraud-erase-billions-national-wealth
- Shakdam, C. (2014). Yemen: 'Injustice Anywhere Is A Threat To Justice Everywhere. *Eurasia Review*. Retrieved from www.eurasiareview.com/15062014-yemen-injustice-anywhere-threat-justice-everywhere-oped/
- StAR (2013). Muammar el-Qaddafi / Saadi Quaddafi / London Mansion Case. Retrieved from <http://star.worldbank.org/corruption-cases/node/19587>
- Stephenson, K., Gray, L., Power, R., Brun, J.-P., Dunker, G., & Panjer, M. (2011). *Barriers to Asset Recovery*. Washington D.C.: World Bank.
- The Economist (2013). Making a hash of finding the cash. Retrieved from www.economist.com/news/international/21577368-why-have-arab-countries-recovered-so-little-money-thought-have-been-nabbed
- Tunis Times, "28 million to be retrieved by the Tunisian government as Ben Ali stolen assets". 10 April 2013. Retrieved from www.thetunistimes.com/2013/04/28-million-to-be-retrieved-by-the-tunisian-government-as-ben-ali-stolen-assets-99900/
- Vella, M. (2013). American investigators target Malta companies for Gaddafi assets. *Malta Today*. Retrieved from www.maltatoday.com.mt/news/national/30455/american-investigators-target-malta-companies-for-gaddafi-assets-20131005#.VAm7wGNvDhB
- World Bank (2012). *Report of the Arab Forum on Asset Recovery*. Retrieved from https://star.worldbank.org/star/sites/star/files/report_arab_forum_on_asset_recovery.pdf
- World Bank (2013). *Pavel I. Lazarenko*. Retrieved from https://star.worldbank.org/star/sites/star/files/report_arab_forum_on_asset_recovery.pdf

ملحق 1: المنهجية

يبني هذا التقرير على تقرير البحث المكتبي الذي قامت به الشفافية الدولية بعنوان **الدروس المستفادة من مصر وليبيا وتونس في استعادة الأموال (Libya and Tunisia)**. ويقدم كذلك معلومات عن اليمن، إضافة إلى تفحص الاستنتاجات التي توصل إليها ذلك التقرير من خلال مقابلات ومصادر منشورة أو إلكترونية وإنتاج الأرقام التقديرية للموجودات المسروقة، وتلك المجمدة، وتلك المستعادة في مصر، وليبيا، وتونس، واليمن.

وبدلاً من النظر إلى حالات فردية، فإن التقرير يسعى إلى استخلاص الدروس المستفادة في:

- حالات النجاحات وحالات الفشل في التعاون بين الدول من أجل عودة الموجودات
- المعوقات والشروط التي تضعها الدول التي توجد فيها الموجودات، بما فيها المساعدة الإجرائية
- مواضيع إجرائية، بما فيها التعاون على المستويين الوطني والدولي
- التواصل مع المنظمات الدولية

كانت المصادر الأساسية:

- لقد ركز **البحث المكتبي** على التقارير المتوفرة للعامّة ومقالات الصحف. لقد استخدم البحث المكتبي لتحديد بعض التحديات الأساسية المذكورة علناً إضافة إلى تطوير تقديرات الموجودات المسروقة، وتلك المجمدة، وتلك المعادة على صعيد الدول الأربع المبحوثة. وكانت قاعدة البيانات حول حالات الفساد الخاصة بمبادرة استعادة الموجودات المسروقة (StAR) مفيدة بشكل خاص في تطوير هذه التقديرات.
 - **مقابلات الخبراء نصف الموجهة** مع الفروع المحلية لمنظمة الشفافية الدولية، والشركاء في كل من البلدان الأربع وخبراء من منظمات دولية ومؤسسات الأبحاث. استعملت هذه المقابلات لاختبار، وتثبيت، وتعديل الفرضيات التي وضعت على أساس البحث المكتبي.
- تم القيام بالبحث في الفترة 18 آب/ أغسطس 2014 حتى 7 أيلول/ سبتمبر 2014 بواسطة مؤسسة (JMW Consulting) مع المستشارة المستقلة برنفيرا ريسيك-كيركبرايد (Pranvera Recica-Kirkbride).
- من أجل قائمة الذين تمت مقابلتهم ودليل المقابلة، انظر الملحقين 2 و3 بالترتيب.

ملحق 2: قائمة بمن تمت مقابلتهم

الاسم	المنظمة
بلال البرغوثي	الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) - فلسطين
فؤاد زيراري	الشفافية - المغرب
حمدان علي	الفريق اليمني للشفافية
إبراهيم علي	اتحاد الشفافية الليبي
جين بسميه	البنك الدولي، مبادرة استعادة الموجودات المسروقة (StAR)
جين بيير برون	البنك الدولي، مبادرة StAR
لاريسا جري	البنك الدولي، مبادرة StAR
إميل فان دير دوز دي ويليبوز	البنك الدولي، مبادرة StAR
بيدرو جوميس بريرا	معهد بازل للحوكمة
روين كارانزا	المركز الدولي للعدالة الانتقالية
ياسر عبد الجواد	المكتب العربي للقانون
يوسف بلقاسم	منظمة "أنا يقظ"

ملحق 3: أدلة المقابلات

دليل المقابلة للخبراء المحليين والفروع الوطنية

الأسئلة
أيمكنك تقديم وصف مختصر للعمل الذي قمت به أنت ومنظمتك من أجل استعادة الموجودات؟
هل هناك (في اسم البلد) استراتيجية يتم العمل وفقها لاستعادة الموجودات؟ <ul style="list-style-type: none">• هل بإمكانك أن تحدثنا المزيد حولها؟• متى تم تطويرها؟• ما هي الجهات العامة المشاركة؟• هل هناك تحديد واضح للأدوار والمسؤوليات؟• ما هي المنظمات/ الهيئات الدولية التي قدمت مساعدة فنية أو أي نوع آخر من المساعدة؟
بناء على خبرة [اسم البلد]، ما هي الدروس الأساسية التي تم تعلمها في السنوات الأخيرة في مجال استعادة الموجودات؟
هل أنت على اطلاع على ممارسات فضلى خارج بلدك تتعلق بمبادرات أو استراتيجيات استعادة الموجودات؟ <ul style="list-style-type: none">• [إن أجبت نعم] هل تعتقد أنه يمكن نقل هذه الممارسات لتستعمل في بلدك؟
<ul style="list-style-type: none">• تجري نقاشات عديدة فيما يتعلق بحجم الموجودات التي أخرجت وسرقت. هل هناك أية تقديرات للحجم الكلي للموجودات التي جرى انتزاعها من بلدك خلال فترة النظام السابق (بالدولار الأمريكي)؟• ما المبلغ المقدر للموجودات التي تم تحديدها وتتبعها؟• ما المبلغ الكلي المقدر للموجودات (التي أصلها من بلدك) التي تم تجميدها منذ الربيع العربي (بالدولار الأمريكي)؟• ما المبلغ الكلي المقدر للموجودات (التي أصلها من بلدك) التي تمت مصادرتها منذ الربيع العربي (بالدولار الأمريكي)؟• ما المبلغ الكلي المقدر للموجودات (التي أصلها من بلدك) التي تمت إعادتها منذ الربيع العربي (بالدولار الأمريكي)؟

تحديد الموجودات

نود في هذا القسم أن نستمع إلى آرائك ول العملية الأولية لتحديد الموجودات المفقودة

الأسئلة
ما هو الأسلوب الذي استعملته [اسم البلد] كخطوة أولية لجمع المعلومات اللازمة من أجل تحديد الموجودات التي تمت سرقتها من [اسم البلد] وتحديد مكانها؟ <ul style="list-style-type: none">• ما هي الوكالات العامة (كم عددها) الناشطة في العملية؟• هل تتجه هذه الوكالات للتعاون وتبادل المعلومات حول التحقيق بشكل منظم؟ إن كانت الإجابة (لا)، ما السبب؟ ما هي التحديات الأساسية؟• ما أنواع الموارد (بشرية/ فنية/ مالية) التي تم تخصيصها للمساعدة في تحديد الموجودات وتتبعها؟• هل تم تخصيص موارد كافية للتحقيق في حالات استعادة الموجودات؟ ما الذي لم يتم توفيره؟• ما هي الأمور/ التحديات الأساسية التي تمت مواجهتها في جمع المعلومات المتعلقة بمكان وجود الموجودات المسروقة/ المفقودة؟• من وجهة نظرك، هل تمتلك بلدك القدرة اللازمة لجمع الدليل حول الموجودات المخبأة في الخارج؟• إن أجبت (لا) فما هي القدرات غير الموجودة؟<ul style="list-style-type: none">○ القدرة الفنية المحلية○ غياب التنسيق بين الوكالات المتعددة المشتركة في استعادة الموجودات○ الاستخدام المحدود للقنوات غير الرسمية في التحقيقات

<ul style="list-style-type: none"> ○ صعوبات في تحديد المالك المستفيد من الموجودات التي ستتم مصادرتها ○ صعوبات في وضع ارتباط دلالاتي بين الموجودات والجرائم ○ عدم استقلالية هيئات إنفاذ القانون ○ الدور الاستباقي المحدود من قبل البلدان التي تتلقى الطلبات
<ul style="list-style-type: none"> ● هل بإمكانك أن تعطينا أمثلة؟ ● هل تم تعلم أية دروس في هذا الصدد؟ ● [إن كانت إجابتك نعم] هل نتج عن أي من هذه الدروس إطلاق مبادرات سواء في بلدك أو البلد التي تتسلم الطلب؟ ● [إن كانت إجابتك لا] لماذا لا؟ ● أي التحديات من وجهة نظرك كان له الأثر السلبي الأكبر على تحديد الموجودات المسروقة بالنسبة لبلدك؟ ● لماذا يشكل هذا التحدي تحدياً العائق الأكبر لمرحلة التحديد؟ ● هل تعاونت [اسم البلد] مع بلدان أجنبية أو منظمات دولية (مثلاً مبادرة استعادة الموجودات المسروقة STAR، معهد بازل، خبراء أجانب) خلال التحقيقات، طالبة المساعدة في جمع الدليل؟ إذا لم تتعاون، لماذا؟
<p>تعتبر المساعدة القانونية المتبادلة أداة قانونية أساسية في حالات استعادة الموجودات. هل تمتلك [اسم البلد] معرفة وخبرة كافيتين في تحضير وتقديم طلبات المساعدة القانونية المتبادلة للولايات القضائية الأجنبية</p> <ul style="list-style-type: none"> ● هل استخدمت طلبات المساعدة القانونية المتبادلة لجمع المعلومات والأدلة؟ ● ما هي بعض التحديات الرئيسية في تحضير وتقديم طلب المساعدة القانونية المتبادلة؟ ● هل تم تقديم طلب مساعدة قانونية متبادلة بعد التشاور مع البلد الأجنبي؟ ● هل لديك معرفة كافية حول إجراءات المساعدة القانونية المتبادلة والمتطلبات القانونية للبلد الأجنبي؟ ● كم طلب مساعدة قانونية متبادلة تم تقديمها منذ الربيع العربي؟ ● ما عدد الردود التي استلمتموها؟ ● ما السبب الرئيسي الذي تم طرحه لرفض طلبات المساعدة القانونية المتبادلة؟
<p>تم تشخيص تحدٍّ أساسي عام فيما يتعلق بتقديم طلب المساعدة القانونية المتبادلة يتمثل في أن البلد مقدم الطلب لا يمتلك أحياناً الدليل الكافي لتأسيس قضية. هل تنطبق هذه الملاحظة على بلدك؟</p> <ul style="list-style-type: none"> ● [إن أجبت ب "نعم"] هل بإمكانك أن تعطينا مثالاً أو أكثر على حالة تقديم طلب غير مكتمل أدى إلى إعاقة عملية استعادة الموجودات لبلدك؟
<p>بتقديرك ما العدد الإجمالي لحالات الموجودات المسروقة التي حققت فيها بلدك منذ الربيع العربي؟</p>

تجميد الموجودات

يركز هذا القسم على تجميد الموجودات التي تم تحديدها في المرحلة السابقة.

الأسئلة
<p>أيمكنك أن تصف بالتفصيل الخطوات التي تم القيام بها في بلدك من أجل أن يتم تجميد الموجودات؟</p> <ul style="list-style-type: none"> ● كم عدد طلبات المساعدة القانونية المتبادلة التي قدمتموها؟ ● كم عدد الطلبات التي نجحت؟ كم عدد تلك التي رفضت؟ كم عدد تلك التي لم يتم الرد عليها؟ ● هل تم تقديم طلبات المساعدة القانونية المتبادلة من بلدك دون اتصال مسبق مع البلد التي تتسلم الطلب؟ ● هل لديك فهم واضح للمتطلبات القانونية للسعي من أجل استصدار أمر تجميد في ولاية قضائية أجنبية؟
<p>هلا ذكرت بعض التحديات الرئيسية التي تمت مواجهتها في تجميد الموجودات في ولايات قضائية أجنبية؟</p> <ul style="list-style-type: none"> ● كيف تنظر إلى التحديات التالية فيما يتعلق بتجميد الموجودات المفقودة <ul style="list-style-type: none"> ○ عدم معرفة المتطلبات القانونية والعمليات المطلوبة عند عمل طلبات مساعدة قانونية متبادلة؟ ○ التأخيرات في الرد على الطلبات ○ النقص في القواعد الواضحة لرفض طلبات المساعدة القانونية المتبادلة ○ الكمية الكبيرة من الأدلة التي ينبغي تقديمها في طلب المساعدة القانونية المتبادلة ○ غياب الثقة بين البلدان التي تقدم الطلبات وتلك التي تتلقاها ○ غياب الإرادة السياسية و/أو التأثير السياسي

<ul style="list-style-type: none"> ○ متطلب الملاحقة القضائية في بلد الأصل ○ الفرص المتعددة للاستئناف ضد قرارات تجميد الموجودات <ul style="list-style-type: none"> ● هل يمكنك إعطاء أمثلة؟ ● هل تم تعلم أية دروس في هذا الصدد؟ ● [إن أجبت بـ"نعم"] هل أسفر أي من هذه الدروس عن مبادرات تم إطلاقها سواء في بلدك أو في بلد يقدم إليه الطلب؟ ● [إن أجبت بـ"لا"] لماذا لا؟
<p>من وجهة نظرك، هل هناك تحديات أخرى تعيق عملية تجميد الموجودات؟</p> <ul style="list-style-type: none"> ● [إن أجبت بـ"نعم"] أي تحديات؟ ● أيمكنك إعطاء مثال؟ ● هل تم تعلم أية دروس في هذا الصدد؟ ● [إن أجبت بـ"نعم"] هل أسفر أي من هذه الدروس عن مبادرات تم إطلاقها سواء في بلدك أو في بلد يقدم إليه الطلب؟ ● [إن أجبت بـ"لا"] لماذا لا؟
<p>من وجهة نظرك أي التحديات كان لها التأثير الأكثر سلبية على تجميد الموجودات المسروقة التي أصلها من بلدك؟</p> <ul style="list-style-type: none"> ● لماذا يمثل هذا التحدي تحدياً المعيق الأكبر لتجميد الموجودات؟
<p>في أي بلد (بلدان) تم تجميد أكثر الموجودات؟</p> <ul style="list-style-type: none"> ● ما السبب في أن غالبية الموجودات قد تم تجميدها في هذه البلد (البلدان) تحديداً؟

مصادرة الموجودات وإعادتها

في هذا القسم الأخير نود أن نستمع إلى أفكارك حول عملية مصادرة واستعادة الموجودات التي تم تحديدها وتجميدها.

الأسئلة
<p>هل يمكنك أن تصف بالتفصيل كيف ترى عملية مصادرة الموجودات المجمدة واستعادتها؟</p> <p>هناك العديد من الطرق القانونية التي يمكن استعمالها لمصادرة الموجودات المجمدة واستعادتها</p> <ul style="list-style-type: none"> ● ما هي الطرق القانونية التي تم استعمالها لمصادرة الموجودات التي أصلها من [اسم البلد]؟ <ul style="list-style-type: none"> ○ ملاحقة جنائية محلية ومصادرة، متبوعة بطلب مساعدة قانونية متبادلة ○ مصادرة غير مدنية على إدانة متبوعة بطلب مساعدة قانونية متبادلة ○ إجراءات مدنية خاصة ○ ملاحقات جنائية ومصادرة بمبادرة من ولايات قضائية أجنبية ○ مصادرة إدارية من خلال آلية غير قضائية ● ما الطرق التي تم اتباعها في بلدك والبلدان التي تحاولون استعادة الأموال منها؟ ● ما الطريقة التي كانت الأكثر نجاحاً؟ ● هل تم تعلم أية دروس حول كيف يمكن تحسين أي من الطرق التي ذكرت أعلاه من أجل تسهيل استعادة الموجودات؟ ● [إن أجبت بـ"نعم"] هل أسفر أي من هذه الدروس عن مبادرات تم إطلاقها سواء في بلدك أو في بلد يتسلم طلباً من أجل تحسين هذه الطرق القانونية؟ ● [إن أجبت بـ"لا"] لماذا لا؟
<p>هل هناك أساليب إضافية يمكن استعمالها لمصادرة الموجودات المجمدة؟</p> <ul style="list-style-type: none"> ● [إن أجبت بـ"نعم"] ، ما هي؟ ● ما هي الإيجابيات وما هي السلبيات لهذه الأساليب؟ ● هل يمكنك إعطاء مثال حول كيف استعمل بلدك هذه الأساليب؟ ● هل تم تعلم أية دروس حول كيفية تحسين هذه الأساليب؟

<ul style="list-style-type: none"> • [إن أجبت ب"نعم"] هل أسفر أي من هذه الدروس عن مبادرات تم إطلاقها سواء في بلدك أو في بلد يتسلم طلباً من أجل تحسين هذا الأسلوب؟ • [إن أجبت ب"لا"] لماذا لا؟
<p>هل سيكون من المفيد الدمج بين أي من الأساليب أعلاه من أجل تسهيل عملية مصادرة الموجودات المجمدة؟</p> <ul style="list-style-type: none"> • [إن أجبت ب"نعم"] ما هي الأساليب التي يُعتبر دمجها الأكثر فائدة حسب رأيك؟ • هل يمكنك إيراد مثال حول أين كان دمج هذه الأساليب ناجحاً؟
<p>حسب رأيك، ما هو الأسلوب الذي يعتبر الأكثر فعالية بشكل عام من أجل مصادرة الموجودات المجمدة واستعادتها؟</p> <ul style="list-style-type: none"> • لماذا يعتبر هذا الأسلوب الأكثر فعالية؟

دليل المقابلة للخبراء الدوليين

الأسئلة
الرجاء وصف خبرتك في استعادة الموجودات؟
ما الذي تعتبره دروساً رئيسية تم تعلمها في السنوات الأخيرة فيما يتعلق باستعادة الموجودات بشكل عام؟
ما المبلغ الإجمالي المقدّر للموجودات التي تم إخراجها من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الأنظمة السابقة/ في الجزء الثاني من القرن العشرين/ قبل الربيع العربي (بالدولار الأمريكي)؟
<ul style="list-style-type: none"> • ما هي البلد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تم إخراج أكثر موجودات منها؟ • ما هي البلد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تم إخراج أقل موجودات منها؟
أي البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا امتلكت، حسب رأيك، أفضل استراتيجية عامة فيما يتعلق باستعادة الموجودات المفقودة منذ الربيع العربي؟
<ul style="list-style-type: none"> • لماذا كانت هذه الاستراتيجية الأفضل؟
أي البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا امتلكت، حسب رأيك، أسوأ استراتيجية عامة فيما يتعلق باستعادة الموجودات المفقودة منذ الربيع العربي؟
<ul style="list-style-type: none"> • لماذا كانت هذه الاستراتيجية الأسوأ؟
هل تعلم عن أية ممارسات فضلى خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فيما يتعلق بمبادرات أو استراتيجيات استعادة موجودات؟
<ul style="list-style-type: none"> • [إن أجبت ب"نعم"] هل تعتقد أن هذه الممارسات الفضلى يمكن نقلها واستعمالها من قبل البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟

تحديد الموجودات

في هذا القسم نود أن نسمع منك وجهات نظرك حول العملية الابتدائية لتحديد الموجودات المسروقة.

الأسئلة
كيف ترى الأساليب التي استخدمتها بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتحديد الموجودات المسروقة؟
<ul style="list-style-type: none"> • حسب علمك هل قامت بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتحقيقات معمقة لتحديد الموجودات المسروقة وتحديد مكانها؟ • من / ما هو المصدر الذي كان المصدر الأساسي للمعلومات؟ • حسب رأيك كيف كانت جودة المعلومات والدلائل التي جمعت؟

<ul style="list-style-type: none"> هل خصصت موارد كافية (بشرية، ومالية، وفنية) للتحقيقات؟
<p>حسب وجهة نظرك، هل تمتلك بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا القدرة الكافية لجمع الدليل على الموجودات التي تم إخفاؤها في الخارج؟</p> <ul style="list-style-type: none"> إذا أجبت بـ"لا" ما هي القدرات النوعية التي لم تكن متوفرة؟
<p>قد تعيق بعض العوامل جهود البلدان في جمع المعلومات والدلائل، مثل:</p> <ul style="list-style-type: none"> النقص في القدرة الفنية النقص في التنسيق بين مختلف الهيئات المشاركة في استعادة الموجودات الاستعمال المحدود للقنوات غير الرسمية للتحقيقات صعوبات في تحديد المالك المستفيد من الموجودات التي سيتم حجزها صعوبات في وضع علاقة دلائلية بين الموجودات والجرائم غياب استقلالية هيئات إنفاذ القانون محدودية الدور المبادر للبلدان التي تتلقى الطلبات <p>إلى أي مدى ترى وجود هذه التحديات في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟</p> <ul style="list-style-type: none"> هل يمكنك إعطاء أمثلة؟ هل تم تعلم أية دروس في هذا الصدد؟ إن أجبت بـ"نعم" هل أسفر أي من هذه الدروس عن مبادرات تم إطلاقها سواء في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو في بلد يتسلم طلباً؟ إن أجبت بـ"لا" لماذا لا؟
<p>حسب وجهة نظرك، هل هناك تحديات إضافية تعيق جمع المعلومات الضرورية لبلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟</p> <ul style="list-style-type: none"> إن أجبت بـ"نعم" ما هو التحدي/ ما هي التحديات؟ هل يمكن إعطاء أمثلة؟ هل تم تعلم أية دروس في هذا الصدد؟ إن أجبت بـ"نعم" هل أسفر أي من هذه الدروس عن مبادرات تم إطلاقها سواء في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو في بلد يتسلم طلباً؟ إن أجبت بـ"لا" لماذا لا؟
<p>أي التحديات، حسب رأيك، كان لها التأثير السلبي الأكبر على تحديد الموجودات المسروقة بالنسبة لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟</p> <ul style="list-style-type: none"> لماذا مثل هذا التحدي بالتحديد الإعاقة الكبرى لمرحلة تحديد الموجودات؟
<p>هناك تحدٍ أساسي واجهته بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال عملية تحديد وتتبع الموجودات المسروقة/ المخفية يتعلق في طلبات المساعدة القانونية المتبادلة. ما هي بعض التحديات/ الصعوبات الرئيسية التي واجهتها دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في هذه العملية؟</p> <ul style="list-style-type: none"> حسب معرفتك هل حاولت بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تأسيس اتصالات مع البلدان التي تستلم طلبات (البلدان التي تم تحديد الموجودات فيها) من أجل الحصول على دعم؟ حسب معرفتك، هل كان لدى بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا اتصالات مبنية على المعلومات مع سلطات أجنبية؟ هل كان أول اتصال مع السلطات الأجنبية هو تقديم طلب رسمي للمساعدة القانونية المتبادلة؟ حسب رأيك، هل كان لدى بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا معرفة ومعلومات كافيتين عن المتطلبات القانونية للولايات القضائية الأجنبية؟ حسب رأيك، هل استطاعت تلك البلدان تقديم معلومات وأدلة كافية توفى بالمتطلبات الدلائلية القانونية للولايات القضائية الأجنبية؟
<p>حسب تقديرك، ما العدد الإجمالي لحالات الموجودات المسروقة التي قامت بلدان من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالتحقيق فيها منذ الربيع العربي؟</p> <ul style="list-style-type: none"> ما هي البلد التي حققت في أكبر عدد من الحالات؟ ما هي البلد التي حققت في أقل عدد من الحالات؟

<p>ما العدد الإجمالي لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة، حسب تقديرك، التي تقدمت بها بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ الربيع العربي؟</p> <ul style="list-style-type: none"> • ما هي البلد التي تقدمت بأكثر عدد من الحالات؟ • ما هي البلد التي تقدمت بأقل عدد من الحالات؟
<p>ما هي البلدان التي تلقت أكبر عدد من طلبات المساعدة القانونية المتبادلة؟</p> <ul style="list-style-type: none"> • هل هناك سبب يفسر لماذا قامت بلدان من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتقديم طلبات المساعدة القانونية المتبادلة إلى هذه البلد/البلدان بشكل أساسي؟

تجميد الموجودات

يركز هذا القسم على تجميد الموجودات التي تم تحديدها في المرحلة السابقة.

الأسئلة
<p>هل يمكنك وصف الخطوات التي اتخذتها بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أجل تجميد الموجودات المسروقة؟</p> <ul style="list-style-type: none"> • هل قامت بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باتصالات غير رسمية مع ولايات قضائية أجنبية قبل تقديم طلبات رسمية لتجميد موجودات؟ • ما نوع المعلومات التي قدمتها هذه البلدان؟ • هل قدمت هذه البلدان دلائل ومعلومات كافية في طلبات المساعدة القانونية المتبادلة من أجل طلبات التجميد؟ • هل حققت المتطلبات القانونية للولايات القضائية الأجنبية؟ • هل طالب ممثلون عن بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأوامر تجميد فورية (تستمر لـ 24 أو 48 ساعة) بينما تستمر التحقيقات؟ • هل سعوا من أجل معلومات من ولايات قضائية أجنبية تتعلق بموجودات تخص أشخاص بارزين سياسياً؟ • هل طلبوا بشكل غير رسمي الوصول إلى معلومات مثل سجلات الشركات، حسابات بنكية، سجلات عقارية، إلخ؟
<p>تم تحديد عدد من التحديات التي أعاققت عملية تجميد الموجودات:</p> <ul style="list-style-type: none"> • نقص في المعلومات المتعلقة بالمتطلبات القانونية والعملية عند السعي إلى المساعدة القانونية المتبادلة • تحديات إجرائية • تأخيرات في الرد على الطلبات • غياب القواعد الواضحة لرفض طلبات المساعدة القانونية المتبادلة • الكمية الكبيرة من الأدلة التي ينبغي توفيرها في طلب المساعدة القانونية المتبادلة • غياب الثقة بين البلدان المتقدمة بالطلبات والبلدان التي تتلقى الطلبات • نقص الإرادة السياسية و/ أو التأثير السياسي • متطلبات الملاحقة القانونية في البلد الأصلي • فرص متعددة للاستئناف ضد قرارات تجميد الموجودات <p>من وجهة نظرك، إلى أي مدى ووجهت بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بهذه التحديات؟</p> <ul style="list-style-type: none"> • هل يمكنك إعطاء أمثلة؟ • هل تم تعلم أية دروس في هذا الصدد؟ • [إن أجبت بـ "نعم"] هل أسفر أي من هذه الدروس عن مبادرات تم إطلاقها سواء في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو في بلد يتسلم طلباً؟ • [إن أجبت بـ "لا"] لماذا لا؟
<p>من وجهة نظرك، هل هناك تحديات إضافية تعيق عملية تجميد الموجودات المسروقة التي أصلها من بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟</p> <ul style="list-style-type: none"> • [إن أجبت بـ "نعم"] ما هو التحدي/ ما هي التحديات؟ • هل يمكن إعطاء أمثلة؟ • هل تم تعلم أية دروس في هذا الصدد؟

<ul style="list-style-type: none"> • [إن أجبت ب"نعم"] هل أسفر أي من هذه الدروس عن مبادرات تم إطلاقها سواء في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو في بلد يتسلم طلباً؟ • [إن أجبت ب"لا"] لماذا لا؟
<p>أي التحديات، حسب رأيك، كان لها التأثير السلبي الأكبر على تجميد الموجودات المسروقة التي أصلها من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟</p> <ul style="list-style-type: none"> • لماذا مثل هذا التحدي بالتحديد الإعاقة الكبرى لتجميد الموجودات؟
<p>حسب تقديرك، ما العدد الإجمالي للطلبات التي قامت بلدان من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وكانت ناجحة منذ الربيع العربي، أي التي أدت إلى تجميد الموجودات؟</p> <ul style="list-style-type: none"> • ما هي البلد التي كانت الأكثر نجاحاً في هذا الصدد؟ • ما هي البلد التي كانت الأقل نجاحاً في هذا الصدد؟ • ما هي البلد التي حققت في أقل عدد من الحالات؟
<p>حسب تقديرك، ما الحجم الإجمالي للموجودات التي أصلها من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتم تجميدها منذ الربيع العربي (بالدولار الأمريكي)؟</p> <ul style="list-style-type: none"> • ما هي البلد التي كانت الأكثر نجاحاً في هذا الصدد؟ • ما هي البلد التي كانت الأقل نجاحاً في هذا الصدد؟
<p>في أي بلد (بلدان) تم تجميد أكثر موجودات أصلها من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟</p> <ul style="list-style-type: none"> • لماذا تم تجميد أكثر موجودات في هذه البلد (البلدان) بالتحديد؟

مصادرة الموجودات وإعادتها

في الجزء الأخير نود أن نسمع أفكارك حول عملية مصادرة الموجودات التي تم تحديدها وتجميدها.

الأسئلة
<p>هل يمكنك رجاء أن تصف حالات تمت فيها إعادة موجودات أصلها من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ما الذي تم عمله وكيف تمت مصادرة الموجودات وإعادتها؟</p>
<p>ما الأسلوب الأكثر فائدة، حسب اعتقادك، والذي تستطيع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا استعماله من أجل استعادة الموجودات؟</p> <ul style="list-style-type: none"> • هناك مسارات قانونية متعددة يمكن سلوكها لمصادرة وإعادة الموجودات المسروقة. ما رؤيتك للأساليب التالية؟ <ul style="list-style-type: none"> ○ الملاحقة الجنائية المحلية والمصادرة، متبوعة بطلب مساعدة قانونية متبادلة ○ مصادرة غير مبنية على الإدانة متبوعة بطلب مساعدة قانونية متبادلة ○ إجراءات مدنية خاصة ○ ملاحقات جنائية ومصادرة بمبادرة من ولايات قضائية أجنبية ○ مصادرة إدارية من خلال آلية غير قضائية <p>ما الأساليب الأكثر ملاءمة أو الأسهل لاستعمالها لتسهيل استعادة الموجودات؟</p> <ul style="list-style-type: none"> • هل يمكنك إعطاء أمثلة؟ • هل تم تعلم أية دروس حول كيف يمكن تحسين الأساليب المتعددة؟ • [إن أجبت ب"نعم"] هل أسفر أي من هذه الدروس عن مبادرات تم إطلاقها سواء في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو في بلد يتسلم طلباً؟ • [إن أجبت ب"لا"] لماذا لا؟
<p>هل هناك أساليب إضافية يمكن استعمالها لمصادرة الموجودات المجمدة؟</p>

<ul style="list-style-type: none"> • [إن أجبت ب"نعم"]، أية أساليب؟ • ما هي الإيجابيات وما هي السلبيات لهذه الأساليب؟ • هل يمكنك إعطاء مثال حول كيف استعملت هذه الأساليب؟ • هل تم تعلم أية دروس حول كيفية تحسين هذه الأساليب؟ • [إن أجبت ب"نعم"] هل أسفر أي من هذه الدروس عن مبادرات تم إطلاقها سواء في بلد من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو في بلد يتسلم طلباً؟ • [إن أجبت ب"لا"]، لماذا لا؟
<p>حسب وجهة نظرك، ما هي الطريقة التي كانت بشكل عام الأكثر فعالية لتستعملها بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أجل مصادرة الموجودات المجمدة؟</p> <ul style="list-style-type: none"> • لماذا كانت هذه الطريقة بالتحديد الأكثر فعالية؟
<p>ما العدد الإجمالي للمرات التي تمت فيها مصادرة وإعادة موجودات مجمدة يعود أصلها لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ الربيع العربي؟</p> <ul style="list-style-type: none"> • أي من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا استطاعت أن تحقق أكبر عدد من مرات مصادرة الموجودات المخفية؟ • أي من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا استطاعت أن تحقق أقل عدد من مرات مصادرة الموجودات المخفية؟
<p>حسب تقديرك، ما الحجم الإجمالي للموجودات، التي أصلها من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي تمت مصادرتها وإعادتها منذ الربيع العربي (بالدولار الأمريكي)؟</p> <ul style="list-style-type: none"> • أي من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا استطاعت أن تصادر أكبر كمية من الموجودات؟ • أي من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا استطاعت أن تصادر أقل كمية من الموجودات؟

Transparency International
International Secretariat
Alt-Moabit 96
10559 Berlin
Germany

Phone: +49 - 30 - 34 38 200
Fax: +49 - 30 - 34 70 39 12

ti@transparency.org
www.transparency.org

blog.transparency.org
[facebook.com/transparencyinternational](https://www.facebook.com/transparencyinternational)
twitter.com/anticorruption